العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية [1945 – 1988]

أ.م. حسن زغير حزيم
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

الملخص:

شهت العلاقات الاقتصادية بين البلدين توتراً في عام 1979 اثر احتجاز المتظاهرين الايرانيين موظفي السفارة الامريكية. فاتخذت بريطانيا موقف متشدد في عام 1980 تجاه الحكومة الايرانية، على الرغم من إعلان الاخيرة حرصها على اقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع بريطانيا. لكن الاخير التزمت بالقرار الذي اتخذته الدول العربية بمقاطعة النفط الايراني وعدم بيعها الاسلحة او العتاد الذي تحتاجه في حربها التي نشبت في عام 1980 مع العراق، مما جعل ايران تستنزف ارصدتها من العملات الاجنبية وتعطل مشاريعها الصناعية المدنية واحتفظت بريطانيا لها بمكتب لرعايا مصالحها في السفارة السويدية بطهران. وعادت رحلات الطائرات البريطانية في 1981 الى طهران وجرت محاولات لاعادة العلاقات الاقتصادية بين البلدين تكللت بعقد عدة صفقات تجارية بينهما، فقد زادت ايران استيراداتها في عام 1982 من المنتجات البريطانية عن طريق شركات وسيطة. فيما عقد مسؤولي البلدين في عام 1983 اجتماعات مكثفة لاعادة علاقتهما الاقتصادية.

وتوصف الاستيرادات الايرانية من بريطانيا خلال (1980– 1988) (بحالة من التذبذب نحو الارتفاع والانخفاض. فيما استطاعت بريطانيا من زيادة استثماراتها في ايران. اذ انجزت بريطانيا العديد من المشاريع بمختلف المجالات (الحديد والصلب، البتروكيمياويات، المواد الطبية والسيارات) في ايران خلال تلك المدة. مما شجع البلدين للدخول في مفاوضات لاعادة العلاقات الاقتصادية بينهما وتسوية آثار الازمة في علاقة البلدين السياسية التي نشبت بعد قصف زورق ايراني سفينة نفط بريطانية في عام 1987. وافرجت بريطانيا في عام 1988 عن مواطن ايراني محتجز لديها. فيما سمحت ايران لشقيق المواطن البريطاني المسجون لديها بزيارته.

وسعت ايران لاعادة علاقتها الاقتصادية مع بريطانيا، فقد زار مبعوث الحكومة الايرانية في عام 1988 لندن واتفق مع وزير الخارجية البريطاني على اعادة العلاقات الثنائية الاقتصادية والمجالات الاخرى. وتم اعادة الشركات البريطانية لاكمال التزاماتها التي تم الاتفاق عليها سابقاً. وعبر الوزير البريطاني عن ترحابه بالرغبة الايرانية لتطوير علاقتها الاقتصادية مع بريطانيا. وقسك البحث على مقدمة وثلاثة محاور، المحور الاول جذور التعاون الاقتصادي البريطاني – الايراني 1797 – 1938، والمحور الثاني ناقش تطور العلاقات الاقتصادية البريطانية – الايرانية (1939–1979) و المحور الثالث تطور التبادل التجاري البريطاني – الايراني (1979–1988)

المقدمة :

سعت الحكومة البريطانية للمحافظة على علاقات بلادها الاقتصادية مع إيران، خشية من تطور علاقات إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية التي يرغب بها شاه إيران رضا بهلوي (1925–1941)، فاستمرت الشركات البريطانية تعمل في مختلف قطاعات الاقتصاد الإيراني (قطاع النفط، الطرق وجسور ومحطات الكهربائية). فازداد تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين بوتيرة متزايدة منذ تولي الشاه محمد رضا العرش الإيراني (1941–1979) بسبب النهج الاقتصادي والسياسي الجديد الذي ينتهجه الشاه بالتعامل الوثيق مع بريطانيا. الأمر الذي رحبت به الأخيرة لحاجتها لحماية مستعمراتها في الهند من خطر الاتحاد السوفيتي فضلاً عن حاجة بريطانيا الماسة لنفط إيران. بيد أن العلاقات توترت بين البلدين عام 1951 أثر تأميم الحكومة الإيرانية لمنشآت شركة برتش بتروليوم البريطانية. مما أضطر بريطانيا إلى التعاون مع الدول الغربية، فرض حصار على النفط الإيراني ومصادرة كميات منه صدرتها إيران لدول أُخرى، فتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من حل الخلاف بين البلدين في عام 1953 بعقد تسوية حول الامتياز البريطاني للنفط الإيراني والموافقة على تشكيل اتحاد شركات الكونسورتيوم العالمية يتولى إنتاج وتصدير نفط إيران مقابل زيادة نسبة الضرائب للحكومة الإيرانية. وقدمت بريطانيا في عام 1955 قرضاً لإيران مما زاد واردات الأخيرة وارتفع الميزان التجاري بين البلدين.

وأصبحت بريطانيا تعتمد على نظام الشاه للمحافظة على مصالحها في منطقة غرب أسيا منذ سقوط النظام الملكي في العراق عام 1958، وازداد هذا الاعتماد بعد انسحاب بريطانيا في عام 1971 من الخليج العربي للمحافظة على مصالحها الكبيرة في

المنطقة، إذ زودت إيران بأحدث ما وصلت إليه الصناعة العسكرية البريطانية. مما عزز قدرات نظام الشاه وأطلاق يده في المنطقة ساعده على إنشاء مراكز تأثير إيرانية في الدول المجاورة تعمل ضمن إطار سفارتها وقنصلياتها لدعم النشاط غير الرسمي في تلك الدول.

شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين توتراً في عام 1979 أثر احتجاز المتظاهرين الإيرانيين موظفي السفارة الأمريكية. فاتخذت بريطانيا موقفاً متشدداً في عام 1980 تجاه الحكومة الإيرانية، رغم إعلان الأخيرة حرصها على أقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع بريطانيا. لكن الأخيرة التزمت بالقرار الذي اتخذته الدول الغربية بمقاطعة النفط الإيراني وعدم بيعها الأسلحة أو العتاد الذي تحتاجه في حربها التي نشبت في عام 1980 مع العراق، مما جعل إيران تستنزف أرصدتها من العملات الأجنبية وتعطل مشاريعها الصناعية المدنية واحتفظت بريطانيا لها بمكتب لرعايا مصالحها في السفارة السويدية بطهران. وعادت رحلات الطائرات البريطانية في 1981 إلى طهران وجرت محاولات لإعادة العلاقات الاقتصادية بين البلدين تكللت بعقد عدة صفقات تجارية بينهما، فزادت إيران في عام 1982 استيرادها المنتجات البريطانية عن طريق شركات وسيطة، فيما عقد مسؤولو البلدين في عام 1983 اجتماعات مكثفة لإعادة علاقتهما الاقتصادية.

تعرض الاستيراد الإيرانية بريطانيا خلال الأعوام (1980 – 1988) بحالة من التذبذب فمرة نحو الارتفاع وأخرى نحو الانخفاض. فيما استطاعت بريطانيا من زيادة استثماراتها في إيران، إذ أنجزت بريطانيا العديد من المشاريع بمختلف المجالات (الحديد والصلب، البتروكيمياويات، المواد الطبية والسيارات) في إيران خلال تلك المدة، مما شجع البلدين على الدخول في مفاوضات لإعادة العلاقات الاقتصادية بينهما وتسوية أثار الأزمة في علاقة البلدين السياسية التي نشبت بعد قصف زورق إيراني سفينة نفط بريطانية في عام 1987. وأفرجت بريطانيا في عام 1988 عن مواطن إيراني محتجز لديها، فيما سمحت إيران لشقيق المواطن البريطاني المسجون لديها بزيارته.

سعت إيران لإعادة علاقتها الاقتصادية مع بريطانيا، فقد زار مبعوث الحكومة الإيرانية في عام 1988 لندن واتفق مع وزير الخارجية البريطاني على إعادة العلاقات الثنائية الاقتصادية والمجالات الأُخرى. وتم دراسة إعادة الشركات البريطانية لإكمال التزاماتها التي تم الاتفاق عليها سابقاً. وعبر الوزير البريطاني عن ترحابه بالرغبة الإيرانية لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا. لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع

بريطانيا. تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، تناول المحور الأول جذور التعاون الاقتصادي البريطاني – الإيراني(1797– 1939). فيما تتبع المحور الثاني تطور العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية (1939 – 1979) . ودرس المحور الثالث تطور التبادل التجاري البريطاني – الإيراني (1979 – 1988).

أولاً: جذور التعاون الاقتصادي البريطاني – الإيراني (1797 –1938) :

يرجع التعاون الاقتصادي البريطاني – الإيراني للعام 1797، إذ أبرم البلدان معاهدة صداقة بينهما، تعهدت بريطانيا بتقديم الدعم الاقتصادي لإيران، بيد أن تلك العلاقة توترت بسبب عدم وفاء بريطانيا بالتزاماتها أثناء شن روسيا في عام 1800 هجوماً على الأراضي الإيرانية مما دفع إيران للتوجه نحو تطوير علاقاتها مع فرنسا، لكن العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية عادت في عام 1848 بسبب رغبة الحكومة الإيرانية إصلاح اقتصادها، الأمر الذي دفعها للدخول في مفاوضات مع بريطانيا للحصول على مساعداتها الاقتصادية لذلك . لكن وفاة محمد شاه (1834 – 1848) اقال الحكومة الإيرانية في 15 تموز 1848 مما أدى لإيقاف تلك المفاوضات. شجعت بريطانيا تجارها الاستمرار في علاقاتهم الاقتصادية مع إيران في عهد مظفر الدين شاه (1896 – 1906)، كما منحت الحكومة البريطانية المساعدات الاقتصادية والقروض لإيران لتجاوز الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها، مما دفع إيران لمنح شركة برتيش بتروليوم (B.P) البريطانية في عام 1901 امتياز التنقيب عن النفط بمساحة تقدر بنصف مليون ميل مربع في جنوب إيران لمدة 60 سنة[1].

كان للشركة الحق بالتنقيب عن النفط وتكريره ومد أنبوب لنقله إلى الساحل لتصديره، مقابل دفعها مبلغاً قدره 200,000 ألف جنيه نقداً وحصة سنوية قدرها 8% من صافي الأرباح للحكومة الإيرانية. وبدأت الشركة البريطانية عملية التنقيب وتم حفر أول بئر بمسجد سليمان بتشرين الثاني عام 1902. وأخذ إنتاجه يتضاعف. مما دفع بريطانيا، للمحافظة على مناطق نفوذها ومصالحها في المنطقة، فعقدت اتفاقية مع روسيا في عام 1907 احتلت بموجبها بريطانيا جنوب إيران الغني بحقول النفط. وصدرت بريطانيا في 26 أيار 1908 أول شحنة من النفط الإيراني للخارج، فتم تأسيس شركة النفط الانجلو – الفارسية في نيسان عام 1909 برأسمال قدره مليون جنيه ، بعد بيع وليام نوكس دارسي مالك شركة بريتش بتروليوم معظم امتيازه في إيران إلى شركة نفط بورما المملوكة

للحكومة البريطانية بسبب الصعوبات المالية التي واجهت شركته. وأنشأت بريطانيا في 1912 مصفى عبادان[2].

بلغ إنتاج النفط الإيراني في عام 1912 حوالي 40 ألف طن (يمثل الطن نحو 7,2 برميل نفط). ثم ارتفع في عام 1913 ليصل 80 ألف طن ووصلت في عام 1914 نحو 270 ألف طن، واحتلت بريطانيا جنوب إيران في عام 1914 بعد انسحاب روسيا من شمال إيران. استمرت بريطانيا إنتاج النفط الذي ارتفع في عام 1915 نحو 380 ألف طن وفي عام 1916 ارتفع إلى 450 ألف طن و اصبح في عام 1917 حوالي 650 ألف طن وازداد في عام 1918 إلى 890 ألف طن. مما جعل بريطانيا تعقد مع الحكومة الإيرانية في العام نفسه اتفاقية حولت إيران إلى مستعمرة بريطانية وزادت من إنتاج النفط فأصبح عام 1919 نحو 1,110 مليون طن، بيد أن الشعب الإيراني رفضها، مما أضطر احمد شاه لرفض المصادقة على الاتفاقية[3].

مما أغضب بريطانيا منه وتوترت علاقة الحكومة الإيرانية التي يرأسها حسن وثوق الدولة (7 أب 1918 – حزيران 1921) والشركة الانجلو – الفارسية، فأدت هذه التطورات في تغيير الظروف القائمة في إيران، إذ مهدت الشركة والحكومة البريطانية السبيل للتخلص من المعارضة الشعبية لوجود القوات البريطانية بالأراضي الإيرانية، بالاقتراح على الحكومة الإيرانية برئاسة احمد قوام السلطنة (حزيران 1921 – 20 كانون الثاني 1922) لإجراء مفاوضات جديدة الأمر الذي رحبت به الأخيرة وتوصل الطرفان في 22 كانون الأول عام 1921 إلى اتفاقية ارميتاج التي تضمنت الشروط الاقتصادية الآتية[4] :

1 – تصبح العائدات التي تدفعها الشركة للحكومة الإيرانية 16% سنويا عن الأرباح الصافية الناجمة عن الاستخراج والتكرير والتصدير.
2 – تدفع الشركة الانجلو – الفارسية للحكومة الإيرانية مبلغ قدره مليون جنيه المستحق عليها. لكن البرلمان الإيراني رفض المصادقة على الاتفاقية. فتوجهت الحكومة الإيرانية للتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية فمنحت امتياز التنقيب عن النفط في الشمال لشركة أمريكية، مما أثار غضب بريطانيا التي لم تتفق مع حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية على تقاسم المصالح، فقررت الحكومة البريطانية التوقف عن مساندة ودعم الحكومة الإيرانية، فاشتدت حركة المقاومة الوطنية الإيرانية ضد القوات البريطانية مما أضطر الحكومة البريطانية لسحب قواتها من الأراضي الإيرانية.

وأرسل نورمن Norman (السفير البريطاني في طهران) برقية إلى حكومته طالبها باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على المصالح البريطانية في إيران.

أخذت بريطانيا تعد العدة للقيام بانقلاب عسكري في إيران لوضع حد للمعارضة الشعبية وإيجاد حكومة تستطيع رعاية مصالحها في إيران، ونشط البريطانيون لتحقيق إطماعهم ومآربهم في إيران، فأرسلت الحكومة البريطانية العقيد ادموند ايرونساید (المبعوث البريطاني إلى إيران) للتعاون مع نورمن في دعم قادة المعارضة، لاسيما ضياء الدين الطباطبائي (رئيس تحرير جريدة رعد) ورضا خان (الضابط في الجيش الإيراني)، ودفعهما للقيام بانقلاب عسكري. وواجهت الحكومة الإيرانية مشاكل وازمات عديدة اضطرت إلى تقديم استقالتها فور قيام انقلاب حوت في 21 شباط عام 1921 وتم اسناد منصب رئاسة الوزراء إلى ضياء الدين الطباطبائي وقيادة العامة للقوات المسلحة لرضا خان وعاد ايرونساید إلى لندن بعد الانقلاب، وقررت الحكومة الجديدة الغاء الاتفاقية السابقة مع بريطانيا لإيهام الشعب بأنها ضدها، فيما ساهمت بريطانيا بتزويد الجيش الإيراني بكافة الأسلحة المتطورة واستثمرت أموالاً ضخمة في الاقتصاد الإيراني، إذ ازداد إنتاج النفط فبلغ نحو 1,740 ألف طن عن ما كان عليه في العام الماضي الذي بلغ 1,380 ألف طن، وشهد الإنتاج زيادة واضحة في عام 1922 فبلغ نحو 2,320 ألف طن، ليبدأ عهد جديد من العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ وقعت بريطانيا وإيران في عام 1923 اتفاقية بشأن النفط الإيراني ضمنت بريطانيا امتيازاتها السابقة، واصبحت إيران سوقاً لتصريف البضائع البريطانية ومصدراً للنفط الذي بلغ في عام 1924 نحو 3,710 ألف طن[5].

ازدهرت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية أثر خلع البرلمان الإيراني للشاه أحمد القاجاري في عام 1925 وتعين رضا بهلوي شاهاً لإيران، الذي تم بموافقة بريطانيا التي شرعت بالاعتراف بالوضع الجديد وفتح الشاه إيران إمام النشاط البريطاني، فاستوردت بريطانيا حوالي 4,330 ألف طن من النفط الإيراني ثم استوردت نحو 4,560 ألف طن في عام 1926 ارتفع الإنتاج الإيراني النفطي في عام 1927 ليبلغ 4,830 ألف طن صدر أغلبه لبريطانيا التي زادت عبر شركاتها من إنتاج النفط الإيراني في عام 1928 فبلغ نحو 5,360 ألف طن وزاد الإنتاج في عام 1929 حوالي 5,460 ألف طن وازداد الإنتاج في عام 1930 فأصبح نحو 5,940 ألف طن. وسعت حكومة أحمد متين الدفتري (1930–1931)، من أجل التخلص من الهيمنة البريطانية، للتقارب من ألمانيا.

فأثار ذلك امتعاض بريطانيا فضغطت على الشاه لعزل الدفتري . وأجرت الحكومة الإيرانية الجديدة برئاسة احمد منصور (1931 – 1932) مفاوضات مع الحكومة البريطانية لتعديل امتياز شركة الانجلو–الفارسية. لكن لم تتوصل إلى نتيجة بسبب مطالبة الحكومة الإيرانية بتقليص مساحة الامتياز الذي رفضته الشركة. فقررت الحكومة الإيرانية في 27 تشرين الثاني 1932 أنهاء امتياز الشركة البريطانية. إلا أن الأخيرة رفضت تنفيذ القرار وأنتجت حوالي 6,450 ألف طن وطالبت بريطانيا إيران بسحب قرار الإلغاء، فاضطرت الحكومة الإيرانية إلى تقديم شكوى ضد بريطانيا في محكمة التعويضات في لاهاي التابعة لعصبة الأمم. الأمر الذي دفع الأخيرة لإجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الإيرانية توصلت في 29 نيسان 1933 إلى اتفاقية نصت على ما يأتي[6] :

1–خفض مساحة الامتياز إلى نصف ما كان عليه سابقاً.

2–حصول الحكومة الإيرانية على أربع شلنات من كل برميل يصدر للخارج. ويجب أن لا تقل حصة الحكومة الإيرانية عن 750 ألف جنيه سنوياً.

3–رفع النسبة من الأرباح للحكومة الإيرانية إلى 20%.

4–حصر حقوق الاستغلال على النفط.

5–اطلاع الشركة الحكومة الإيرانية على الموارد الأُخرى في منطقة امتياز النفط.

6–إعفاء الشركة من الرسوم الكمركية وأي نوع من أنواع الضرائب على صادراتها النفطية أو على وارداتها المختلفة اللازمة لعملياتها.

7–الإعفاء عن تسلم ما لدى الشركة من العملة الأجنبية إلى الحكومة الإيرانية.

8–يبقى الامتياز لمدة 60 سنة.

ونتيجة لعقد اتفاقية عام 1933 بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط الانجلو–الفارسية تمكنت الأخيرة زيادة الإنتاج والتوسع بالتصدير فبلغ حوالي 7,080 ألف طن ثم ازداد الإنتاج في عام 1934 إلى 7,540 ألف طن فانخفض الإنتاج. قليلاً في عام 1935 ليصل إلى 7,490 ألف طن. لكن الشركة استطاعت زيادة الإنتاج في عام 1936 ليصبح حوالي 8,300 ألف طن وبلغت قيمة صادرات إيران 18,200 ألف جنيه. وزادت الشركة البريطانية إنتاج وتصدير النفط الإيراني، فبلغ في عام 1937 حوالي 10,160 ألف طن. وبلغ إنتاج الشركة من النفط الإيراني في عام 1938 نحو 10,190 مليون طن[7].

ثانياً : تطور العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية (1939–1979) :

توترت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية في أيلول عام 1939 بسبب رفض الشاه قطع علاقات بلاده مع ألمانيا. إذ أعلنت الحكومة الإيرانية الحياد في الحرب العالمية الثانية، ورفضت الطلب الذي تقدمت به الحكومة البريطانية للسماح لقواتها للمرور عبر الأراضي الإيرانية وطرد المستشارين الألمان، مما أغضب بريطانيا وبدأت تستعد لاحتلال إيران لكنها استمرت في إنتاج النفط الإيراني، إذ بلغ في عام 1939 حوالي 9,580 ألف طن. ثم أنخفض الإنتاج في عام 1940 إلى 8,620 ألف طن بلغت وارداتها 3,970 مليون جنيه. وكانت بريطانيا بحاجة للنفط الإيراني لمواجهة ظروف الحرب. فاحتلت قواتها إيران في 5 أب 1941 ونفت رضا شاه واستمر إنتاج النفط الإيراني الذي بلغ نحو 6,600 ألف طن وبلغ الإنتاج في عام 1942 حوالي 9,40 ألف طن وصل في 1943 إلى 9,710 ألف طن وازداد في 1944 نحو 13,270 ألف طن وصل الإنتاج في عام 1945 إلى 16,840 ألف طن بلغت وارداتها نحو 8,301 مليون جنيه. وكانت بريطانيا تستورد 80% من النفط الإيراني المصدر عبر شركتها التي تحول أسمها إلى الشركة البريطانية – الإيرانية، وزادت الأخيرة إنتاج النفط الإيراني في عام 1946 فبلغ حوالي 19,190 ألف طن[8].

أستمر إنتاج النفط الإيراني من الشركة البريطانية بعد الحرب، فبلغت في عام 1947 حوالي 15,200 ألف طن، وأخذت الشركة لا تلتزم بنصوص الاتفاقية السابقة بخاصة شروط تحديد الأرباح، مما دفع الحكومة الإيرانية تدخل في عام 1948 بمفاوضات مع الشركة البريطانية لتعديل الاتفاقية السابقة واقترحت إيران رفع الربح إلى ست شلنات كذلك رفع نسبة الضرائب على الارباح لتصل إلى 25%. عقدت الحكومة البريطانية والحكومة الإيرانية اتفاقية بشأن النفط في عام 1948 سمي البروتوكول الإضافي ساهمت بزيادة إنتاج النفط الإيراني، إذ بلغ في تلك السنة حوالي 24,870 ألف طن، لكن البرلمان الإيراني رفض المصادقة على البروتوكول الإضافي وطالب بوضع حد لأطماع بريطانيا في البلاد. فحلت الحكومة الإيرانية البرلمان. وأجرت انتخابات جديدة. ورفض البرلمان الجديد المصادقة على البروتوكول في أيار عام 1949، واستمرت الشركة في إنتاج النفط فبلغ في عام 1950 نحو 31,750 ألف طن بلغت وارداتها حوالي 16,071 مليون جنيه . وهذا يوضح استنزاف الشركة البريطانية للنفط الإيراني رغم انسحاب القوات البريطانية من الأراضي الإيرانية بعد استسلام المانيا[9].

تجددت المفاوضات البريطانية – الإيرانية أثر تسلم ذكاء الملك فروغي منصب رئاسة الوزراء بشأن امتياز الشركة البريطانية، فأتفق الطرفان على توقيع البروتوكول الإضافي للاتفاقية السابقة وعرضت الحكومة البروتوكول الإضافي على البرلمان، بيد أن الأخير رفض المصادقة عليه لأنه أعطى امتيازات كبيرة لبريطانيا. الأمر الذي دفع رئيس الوزراء لتقديم استقالته. وشكل علي منصور حكومة جديدة فحل البرلمان وأجرى انتخابات جديدة فاز في بعضها العناصر المعارضة. وقدم رئيس الوزراء البروتوكول الإضافي للبرلمان، فرفضه الأخير. فقدمت الحكومة استقالتها وتشكلت حكومة أُخرى قدمت البروتوكول الإضافي للبرلمان الذي حوله إلى اللجنة الاقتصادية في المجلس برئاسة محمد مصدق لدراسته. فقدمت اللجنة تقريرها رفضت فيه البروتوكول الإضافي وطالب بتأميم النفط[10].

اشتدت حركة المعارضة الشعبية للمصالح البريطانية في إيران وتم قتل رئيس الحكومة في 16 كانون الثاني 1951، فكلف الشاه حسين علاء تشكيل حكومة جديدة، وقدم محمد مصدق في 27 كانون الثاني مشروع قانون لتأميم النفط وصادق البرلمان في 3 شباط عليه وتم مصادرة أملاك الشركة البريطانية. وسعى حسين علاء لإلغاء قرار مجلس النواب لكنه فشل في ذلك فقدم استقالته وتم تكليف محمد مصدق بالمنصب، فقرر تأميم النفط والغاء امتياز الشركة البريطانية، فأوقفت الشركة الإنتاج كلياً. وقاطعت بريطانيا النفط الإيراني، لذا أجرى محمد مصدق مفاوضات مع هكتور برودهوم (ممثل البنك الدولي للأعمار والتنمية) في تشرين الثاني 1951 الذي أقترح التوسط بين إيران وبريطانيا وتسليم إيران 50% من قيمة النفط المصدر ويبقى ربع القيمة منها لدى البنك وربع المبلغ للتكاليف. بيد أن محمد مصدق رفض المقترح. وفضل أجراء مفاوضات بين بريطانيا وإيران، وترأس الوفد البريطاني المفاوض أريك برتود (مساعد وزير الخارجية البريطاني) كانت له علاقة جيدة مع محمد رضا شاه أثناء عمله ملحقاً ثقافياً في السفارة البريطانية في طهران سابقاً، وتولى محمد مصدق رئاسة الوفد الإيراني لكن المفاوضات لم تتوصل إلى نتيجة، الأمر الذي دفع ميدلتون (سفير بريطانيا في طهران) لحث حكومته في حزيران عام 1952 للإطاحة بحكومة مصدق[11].

لم تثمر كل الجهود الأمريكية المبذولة لحل الخلاف بين بريطانيا وإيران وأصاب النزاع بالضرر كلا البلدين، إذ أوقفت الشركة البريطانية إنتاجها كما خسرت إيران ثلثي وارداتها من العملة الصعبة. وقدمت بريطانيا مقترحاً أخر في حزيران عام 1952 على

الحكومة الإيرانية نص على حق إيران ببيع النفط الفائض عن حاجة الشركة البريطانية مقابل دفع تعويضات للشركة عن خسائرها من قرار التأميم، لكن الحكومة الإيرانية رفضت المقترح، مما أوقف جميع المفاوضات بين البلدين، وبسبب الصعوبات الاقتصادية اضطر محمد مصدق في 19 حزيران إلى تقديم استقالته، وشكل قوام السلطنة حكومة جديدة التي رفضها الشعب الإيراني وانطلقت مظاهرات جماهيرية في 20 تموز طالبت بعودة محمد مصدق لرئاسة الحكومة . مما أضطر قوام السلطنة إلى تقديم استقالته، وكلف الشاه محمد مصدق تشكيل حكومة جديدة، فبدأت بريطانيا تخلق الصعوبات الاقتصادية للحكومة الإيرانية ونجحت بالتعاون مع قادة الجيش للقيام بانقلاب عسكري في 19 آب 1953 بقيادة الجنرال فضل الله زاهدي الذي تولى منصب رئيس الوزراء وتم اعتقال مصدق وسعى فضل الله زاهدي لإعادة تصدير النفط الإيراني، فاتخذت الحكومة مجموعة خطوات لحل الخلافات مع بريطانيا، فأتفق البلدان على إجراء مفاوضات لهذا الشأن، فعينت بريطانيا في 21 آب دنيس رايت قائماً بالأعمال البريطاني في طهران الذي تولى رئاسة الوفد البريطاني في المفاوضات مع الحكومة الإيرانية، التي توصلت إلى اتفاق ينص على أحياء اتفاق البرتوكول الاضافي السابق. وصادق البرلمان الإيراني عليه، فعادت الشركة البريطانية في 25 آب إلى إيران لاستئناف الإنتاج والتصدير، مما شجع بريطانيا لمنح إيران مساعدات مالية[12].

عادت صادرات إيران النفطية في عام 1953 فبلغت نحو 750 ألف طن بلغت وارداتها حوالي 31,500 مليون جنيه النسبة الأكبر منها أي حوالي 97% كان يصدر إلى بريطانيا، فيما بلغت قيمة استيرادات إيران في السنة نفسها نحو 1,872 مليون جنيه وكانت حصة بريطانيا من الواردات الإيرانية 95%[13]. أرادت بريطانيا ضمان مصالحها في إيران مع قرب انتهاء امتياز الشركة البريطانية، فاجري دنيس اريت في 22 شباط 1954 مفاوضات جديدة مع الحكومة الإيرانية بشأن تمديد مدة امتياز الشركة البريطانية العاملة في إيران. وتم التوصل إلى عقد اتفاقية طويلة 4 أب منحت الحكومة الإيرانية امتياز احتكار نفطها لمدة 40 سنة إلى اتحاد عدة شركات (الكونسورتيوم)، ضمنت بريطانيا سيطرتها على الاتحاد[14].

تعهد اتحاد الكونسورتيوم بموجب الاتحاد زيادة الإنتاج لتصل إلى 15 مليون طن، وتتلقى الحكومة الإيرانية ضرائب من الاتحاد مقدارها 12,5% من الإنتاج ألأجمالي للنفط، وتحصل الحكومة الإيرانية على نسبة 50% من الأرباح. وازداد إنتاج النفط

الإيراني في عام 1954 أثر الاتفاق، فقد بلغ نحو 15 مليون طن. وبلغت قيمة صادرات إيران إلى بريطانيا حوالي 76,178 مليون جنيه وبلغت قيمة استيرادات إيران من بريطانيا في السنة نفسها حوالي 93,928 مليون جنيه[15].

تحسنت العلاقات البريطانية – الإيرانية، فبعث ونستون تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا) برقية تهنئة في أيلول عام 1954 إلى الحكومة الإيرانية لمصادقة البرلمان الإيراني على الاتفاقية، ومنحت الحكومة البريطانية في شهر تشرين الأول مساعدة مالية لإيران قدرها 44,642 مليون جنيه. ثم قدمت بريطانيا في بداية عام 1955 قرضاً إلى إيران قدره 54,642 مليون جنيه لتطوير قطاعها الزراعي والنفطي، مما ساهم في زيادة إنتاج النفطي، إذ بلغ حوالي 26,050 مليون طن في العام نفسه، فارتفعت الصادرات الإيرانية إلى بريطانيا نحو 74,642 مليون جنيه. فيما بلغت استيرادات إيران من بريطانيا في السنة نفسها حوالي 88,214 مليون جنيه وكان لهذا التحسن في العلاقات الاقتصادية بين البلدين دور في زيارة الملكة البريطانية اليزابيث في نهاية عام 1955 طهران واتفقت مع محمد رضا شاه على تعزيز العلاقات بين البلدين من خلال حلف بغداد الذي كانت ترعاه بريطانيا[16].

ارتفعت صادرات إيران النفطية لبريطانيا في عام 1957 لتبلغ 34,95 مليون طن بلغت قيمتها حوالي 91,357 مليون جنيه وتحتل نسبة 84% من قيمة كل الصادرات الإيرانية التي بلغت نحو 120,714 مليون جنيه ، فيما بلغت صادرات بريطانيا إلى إيران حوالي 32,912 مليون جنيه. استوردت بريطانيا 40% من النفط الإيراني في عام 1957 فبلغ 13,18 مليون طن. فيما تم تكرير 13,5 مليون طن في مصفى عبادان الذي تملكه الشركة البريطانية في إيران، وقررت حكومة منوجهر إقبال (1957–1960) الإيرانية في منتصف عام 1957 منح امتياز تنقيب النفط في خارج منطقة امتياز اتحاد الكونسورتيوم لشركات أمريكية وألمانية وإيطالية مقابل حصول إيران على 50% من النفط المنتج يمنح إلى الشركة الوطنية الإيرانية و 75% من الأرباح، لكن عمل اتحاد الكونسورتيوم استمر دون أن يتأثر، فبلغت قيمة صادرات الإيرانية للعام نفسه حوالي 173,571 مليون جنيه بلغت حصة بريطانيا منها حوالي 40% فيما بلغت قيمة استيرادات إيران من بريطانيا حوالي 123,214 مليون جنيه[17].

وكان لسقوط النظام الملكي بالعراق في 14 تموز 1958 واضطراب الأوضاع السياسية في تركيا سبباً في عودة أهمية إيران بالنسبة لبريطانيا لمواجهة الأطماع

السوفيتية في المنطقة، فقد منحت بريطانيا إيران في 8 أب عام 1959 قرضاً قدره 25,714 مليون جنيه كما منح البنك الدولي إيران قرضا أخر في 20 تشرين الأول قدره 15 مليون جنيه وتم توقيع اتفاقية بين إيران وبريطانيا للتعاون المشترك في جميع الميادين ومنها التعاون الاقتصادي بين البلدين[18].

عزل محمد رضا شاه رئيس الوزراء منوجهر إقبال في آب عام 1960 بسبب تعاطفه مع الاتحاد السوفيتي وعين بدلاً عنه جعفر شريف إمامي الذي استمر في تعزيز العلاقات مع بريطانيا، إذ ازداد تصدير النفط إلى 39,3 مليون طن وبلغت حصة بريطانيا منها 40% وبلغت واردات إيران نحو 118,750 مليون جنيه، وازدادت واردات إيران من تصدير النفط في عام 1961 بلغت حوالي 63,416 مليون جنيه وحصلت إيران على مساعدات اقتصادية كبيرة من بريطانيا لإصلاح أوضاعها الاقتصادية فضلا عن المساعدات الاقتصادية التي حصلت عليها إيران من الولايات المتحدة الأمريكية البالغة 189,166 مليون جنيه. مما أثار خروتشوف (رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي) الذي عد إيران على حافة الثورة بسبب الفقر والحرمان الذي يعاني منه الشعب. وتفاقمت الأزمة الاقتصادية في إيران وسببت مظاهرات شعبية فاضطرت الحكومة في 5 تموز لتقديم استقالته وخلفه علي أميني برئاسة الحكومة، وحصل الشاه على دعم اقتصادي كبير للقيام بإصلاح اقتصاد بلاده، رغم ذلك لم تهدئ الاحتجاجات الشعبية فقدمت الحكومة في 18 تموز 1962 استقالتها ونصب الشاه أسد الله علم بدلاً عنه. وكان الشاه يرغب بانجاز مشروعه الإصلاحي الاقتصادي للتغلب على المعارضة الشعبية وعدم السماح للاتحاد السوفيتي لاستغلالها للتدخل في شؤون بلاده الداخلية، فأجرى الشاه استفتاءً شعبياً على مشروعه الإصلاحي الذي سماه بـــ الثورة البيضاء في 28 كانون الثاني 1963، وأهم ما جاء في المشروع الغاء نظام الاقطاع في إيران وخصخصة المصانع التي تملكها الدولة، لكن استمرت المعارضة الشعبية واتخذت أسلوب الكفاح المسلح، إذ تمكنت المعارضة في 24 كانون الأول 1964 قتل حسن علي منصور رئيس الحكومة . وكلف الشاه عباس هويدا لتشكيل حكومة جديدة ، الذي سار في طريق العلاقات البريطانية – الإيرانية، فقد بلغ إنتاج النفط في عام 1965 حوالي 948 مليون طن صُدِر أغلبه إلى بريطانيا بلغت واردات إيران حوالي 217,500 مليون جنيه [19].

أثرت الاضطرابات التي شهدتها إيران على علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا، ومع ذلك استمرت صادرات النفط الإيرانية في عام 1968 بلغت حوالي 853 مليون طن

بلغت قيمتها حوالي 78,416 مليون جنيه وانخفض إنتاج عام 1969 نحو 16,81 مليون طن بلغت قيمتها نحو 39.833 مليون جنيه. ولم يتحسن إنتاج النفط الإيراني في عام 1970 إذ بلغ حوالي 19,17 مليون طن أنتجه الكونسورتيوم فضلاً عن 21 مليون طن تم تكريره في مصفى عبادان وبلغت واردات إيران النفطية حوالي 50,619 مليون جنيه. وحذرت الاستخبارات البريطانية في تقرير رفعته إلى الحكومة في عام 1970 من أمكانية حدوث ثورة شعبية في إيران بسبب الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الشعب. فضاعف اتحاد الكونسورتيوم إنتاج النفط في عام 1971 فبلغ 38,34 مليون طن. واستطاع الاتحاد من أنشاء شبكة خطوط الأنابيب لنقل النفط الإيراني من الحقول إلى الشواطئ وتم بناء مجموعة مصافي أحدها في طهران طاقته 4,25 مليون طن سنوياً ومصفى في جزيرة خرج التي تبعد 25 ميلاً عن الشاطئ الجنوبي وتم توسيع مرافئ التعبئة لشحن الناقلات التي تصل حمولتها 4.500 مليون طن. ودخلت بريطانيا في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية في شباط عام 1971 تم عقد اتفاقية بينهما لضمان المصالح البريطانية في إيران. واستمرت العلاقات الاقتصادية بينهما بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في نهاية العام نفسه واحتفظت بريطانيا بعلاقات اقتصادية مع إيران التي لديها خبراء بريطانيون. وارتفع إنتاج النفط الإيراني في عام 1972 ، إذ بلغ حوالي 23,96 مليون طن بلغت قيمتها حوالي 152,452 مليون جنيه ، ويرجع سبب هذه الزيادة لارتفاع أسعار النفط في العام نفسه، وارتفعت أسعار النفط اربعة أضعاف أثناء حرب تشرين الأول عام 1973 أثر استخدام الدول العربية النفط سلاحاً في المعركة مع (إسرائيل) مما أثر على اقتصاد بريطانيا التي اعتمدت على النفط الإيراني كثيراً. وطلبت بريطانيا من اتحاد الكونسورتيوم أن تصبح مشترية دائمة للنفط الإيراني، وجرت مفاوضات بين بريطانيا وإيران لمناقشة الاتفاق الأخير الموقع بينهما للتنقيب عن النفط وإنتاجه وتكريره وتصديره من قبل اتحاد الكونسورتيوم للعمل كمتعاقد للقيام بعمليات الإنتاج لشركة النفط الإيرانية. ولم تتأثر عملية الإنتاج رغم عقد الاتفاقية، إذ بلغ كمية الإنتاج حوالي 22 مليون طن بلغت وارداتها نحو 83,018 مليون جنيه [20].

واجهت إيران منذ عام 1974 أزمة اقتصادية بسبب هبوط اسعار النفط وارتفاع الانفاق الحكومي على شراء الأسلحة البريطانية والأمريكية التي بلغ قيمتها 75,471 مليون جنيه، مما أثر على انجاز مشاريع البنى التحتية وبناء المطارات وتعبيد الطرق بسبب قلة الأموال، إذ اشترت إيران من بريطانيا 800 دبابة تشيفن Chieftqun و 200

طائرة لاتينغ ، مجهزة بقنابل ليزرية و 800 سفينة قاذفة للصواريخ و 500 طائرة عمودية بحرية وسفينة حاملة للطائرات وسبعة رادارات. وازدادت استيرادات إيران من بريطانيا في عام 1974 لتبلغ 80,566 مليون جنيه. فيما بلغت صادرات إيران إلى بريطانيا في العام نفسه نحو 45,396 مليون جنيه ، شكل أغلبها النفط الخام الإيراني الذي صدر منه لبريطانيا في العام نفسه حوالي 540 مليون طن، وبلغ الفائض في الميزان التجاري البريطاني حوالي 35,170 مليون جنيه[21].

فيما بلغت الصادرات الإيرانية إلى بريطانيا في عام 1975 نحو 51,588 مليون جنيه وهي تشكل نسبة 54% من صادرات إيران، بعد أن استوردت بريطانيا من النفط الإيراني نحو 17,710 مليون طن، فيما بلغت صادرات بريطانيا إلى إيران نحو 64,482 مليون جنيه في العام نفسه، بلغ العجز في الميزان التجاري الإيراني في العام نفسه نحو 12,894 مليون جنيه[22]. يتضح مما تقدم بأن التعامل التجاري بين بريطانيا وإيران خلال عامي 1974 و 1975 كان يميل لصالح بريطانيا فائضاً.

واستمرت الصادرات الإيرانية لبريطانيا في عام 1976 بالتزايد حتى بلغت حوالي 9713 مليون جنيه. وشهد العام نفسه انخفاضاً في قيمة الاستيرادات الإيرانية من بريطانيا بلغت حوالي 4661 مليون جنيه، أي بنسبة انخفاض بلغت 7,22% عما كانت عليه في العام الماضي، وتمثل الاستيرادات البريطانية ما نسبته 25,4% من أجمالي استيرادها من الدول المصدرة للنفط، وبلغ العجز في الميزان التجاري البريطاني حوالي 5,52 مليون جنيه فيما كان الفائض في الميزان التجاري الإيراني يبلغ 5,52 مليون جنيه[23]. ويوضح ذلك تطور العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية في تلك المرحلة، إذ تستورد بريطانيا نسبة كبيرة من النفط الإيراني.

طرأ تغيير على العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية، أثر تشكيل جمشيد أموزكار حكومة إيرانية جديدة في 16 أب 1977 بعد استقالة عباس هويدا، إذ انتقدت الحكومة البريطانية سياسة الشاه الاقتصادية الخمسية التي لم ينفذ منها أي مشروع مما أدى إلى استمرار معاناة الشعب، وقدم برويز راجي (سفير إيران في لندن) احتجاجاً على ذلك، الأمر الذي أثر على انخفاض الصادرات الإيرانية إلى بريطانيا، الذي يشكل النفط الجزء الأعظم منها، إذ بلغ صادرات الإيرانية لبريطانيا حوالي 230 مليون طن، بلغت قيمة تلك الصادرات نحو 10071 مليون جنيه، فيما بلغت قيمة استيرادات إيران من بريطانيا نحو 2330 مليون جنيه في العام نفسه، وبنسبة انخفاض قدره 23,9% من العام

الماضي، وبلغ العجز في ميزان التجاري البريطاني للعام نفسه 7741 مليون جنيه، ويرجع سبب انخفاض الميزان التجاري البريطاني إلى تخفيض إيران استيراداتها من بريطانيا إلى ما يقارب حوالي 2331 مليون جنيه ما نسبته 49,9% من استيرادها السابقة في العام الماضي. وكانت نسبة صادرات بريطانيا إلى إيران في تلك السنة لا تتجاوز 7% من استيراد إيران[24].

تشير الإحصاءات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين، أن هناك تطوراً متزايداً في فائض الميزان التجاري لإيران خلال عام 1977، الذي ارتفع نحو 7741 مليون جنيه ويعود سبب ذلك إلى الصادرات الإيرانية وخاصة النفطية لبريطانيا والتي بلغت قيمتها حوالي 2235 مليون جنيه، في حين لم تزد استيرادات إيران من بريطانيا نحو 2330 مليون جنيه، يذكر أن بريطانيا كانت تستحوذ على نسبة 40% من الصادرات النفط الإيراني، واستمرت الاستيرادات البريطانية من إيران في عام 1978، إذ استوردت بريطانيا حوالي 14,190 مليون طن من النفط الإيراني، التي تمثل نسبته 16,6% من أجمالي استيراد بريطانيا من النفط، بلغت قيمة هذه الكمية حوالي 600,588 مليون جنيه. فيما بلغت الصادرات البريطانية إلى إيران في العام نفسه حوالي 847,647 مليون جنيه. وحقق الميزان التجاري البريطاني في عام 1978 فائضاً لا يزيد على 247,059 مليون جنيه، ويعود سبب الانخفاض إلى زيادة استيراد إيران من بريطانيا نسبة 100% في ذلك العام، وبلغ العجز في الميزان التجاري الإيراني نحو 247,059 مليون جنيه، كانت صادرات بريطانيا إلى إيران في عام 1977 تبلغ 7% من أجمالي استيراد إيران الكلي البالغة 2.353.529 مليون جنيه، أي تمثل نسبة 24% من أجمالي استيراد إيران[25].

عصفت الأزمة الاقتصادية في إيران بالاستقرار السياسي، فقد قدم أموزكار استقالة حكومته في 24 آب 1978 ونصب الشاه جعفر شريف بدلاً عنه لكن الاضطرابات الشعبية بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي اضطرت الشاه في 5 تشرين الثاني إلى إقالة رئيس الحكومة من منصبه وتعيين رئيس الأركان الفريق غلام رضا أزهاري مكانه، لكنه سرعان ما قدم استقالته في 29 كانون الأول وتكليف شاهبور بختيار لتشكيل حكومة جديدة، والتقى راسل كر (عضو مجلس العموم البريطاني) وأحد أعضاء حزب العمال البريطاني، الذي كانت له علاقات جيدة مع الإيرانيين الموجودين في بريطانيا، في أواسط تشرين الثاني عام 1978 في باريس رجل الدين روح الله المصطفوي الموسوي الخميني،

الذي أكد عدم وجود عداء بين الثورة الإسلامية والشعب البريطاني، ودعا الحكومة البريطانية للإعراب عن حسن نيتها تجاه الشعب الإيراني وأكد تعامله معها بالمثل[26].

يتضح مما تقدم بأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال السنوات (1945-1978) قد تضاعف حجمها، ففي الوقت الذي بلغ نحو 8.301 في عام 1945 فأنه تأثر في عام 1951، إذ انخفضت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بسبب قرار البرلمان أولاً ثم الحكومة الإيرانية تأميم النفط واستمر ذلك لغاية عام 1953، وتطورت العلاقات الاقتصادية بينهما، وحقق الميزان التجاري البريطاني فائضاً، وبلغ الميزان التجاري ذروته في عام 1978 عندما بلغ 247.059 مليون جنيه.

ثالثاً: انخفاض التبادل التجاري البريطاني – الإيراني (1979-1988) :

استمرت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية في بداية عام 1979، إذ بلغت استيرادات بريطانيا من إيران نحو 259 مليون جنيه بينما بلغت صادرات بريطانيا إلى إيران نحو 247,218 مليون جنيه ، وكان المستثمرون والخبراء البريطانيون يعملون في المصانع الإيرانية. بيد أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت توتراً أثر قيام الثورة الإيرانية التي أعلنت النظام الجمهوري في شباط 1979 وتأميم الحكومة الإيرانية في 20 حزيران 1979 كل المشاريع الأجنبية وتم طرد الخبراء الأجانب عامة والبريطانيين خاصة الذين يعملون في إيران[27]. والتزمت بريطانيا بالمقاطعة التي فرضتها الدول الصناعية على إيران بسبب أزمة الرهائن، إذ حدث تخلخل في هيكل العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية وشمل هذا التدهور في العلاقات الاقتصادية الثنائية في المجالات الآتية[28] :

1- تأميم جميع الشركات والبنوك البريطانية العاملة في إيران.
2- أوقفت إيران تنفيذ المشاريع المشتركة مع بريطانيا والغاء صناعات تجميع السيارات والمكائن الزراعية البريطانية.
3- أمتناع بريطانيا من استيراد النفط الإيراني ومنع شركاتها من تنفيذ التزاماتها في إيران.
4- تجميد بريطانيا جميع الأرصدة الإيرانية في البنوك البريطانية، التي تقدر بـــ 8 مليار جنيه و 250 طن ذهب.
5- منعت إيران السفن والطائرات البريطانية من المرور عبر الموانئ والأجواء الإيرانية.
6- امتنعت بريطانيا من تصدير السلع والمعدات إلى إيران عدا المواد الطبية والغذائية.

7- امتناع شركات النقل البريطانية من تحميل نقل البضائع والنفط من وإلى إيران. أثر قرار التأميم على إنتاج النفط فبلغ 50% عما كان سابقاً مما زاد من الصعوبات الاقتصادية للشعب الإيراني وقطعت العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

توقفت الصادرات الإيرانية إلى بريطانيا، بحيث لم تشكل نسبة تذكر في التعامل التجاري، فبلغت حوالي 12.5 مليون جنيه فقط، في الوقت الذي كانت الصادرات البريطانية في عام 1978 بلغت نحو 847.647 مليون جنيه أدت مقاطعة لندن الاقتصادية لإيران تكاليف الاستيراد للزيادة ما يعادل 25%، واضطرت إيران لدفع مبلغ قدره 1250 مليون جنيه رصيدها الاستراتيجي من العملة الصعبة[29].

تسبب قرار بريطانيا بتجميد جميع الأرصدة النقدية العائدة للحكومة الإيرانية في البنوك البريطانية في انخفاض قيمة الريال الإيراني، إذ أصبح الجنيه يساوي 362 ريال في 13 تشرين الثاني 1979، وأثر تجميد الأرصدة على التحويلات الخارجية الإيرانية، فانخفضت صادرات بريطانيا إلى إيران بشكل حاد أثر هذه المقاطعة، بلغت 457 مليون جنيه وبلغت استيرادات بريطانيا من إيران بلغت 124.5 مليون جنيه في عام 1980 عن قيمة النفط البالغة نحو 21,4 مليون طن استمر استيراد إيران من بريطانيا في العام نفسه، إذ اشترت إيران أدوات احتياطية لمنشآتها النفطية من خلال مؤسسة إيرانية خاصة مقرها لندن بالرغم من المقاطعة[30].

انخفضت استيراد بريطانيا من إيران في العام 1980 ووصلت إلى نسبة 14% عما كان سابقاً ووصل إلى أدنى مستوى لها في العام نفسه فيما بلغت نسبة استيراد إيران من بريطانيا حوالي 8.7% من صادرات بريطانيا، ورفضت بريطانيا عدة طلبات تقدمت بها شركات الإيرانية لاستيراد كميات كبيرة ومتنوعة من المنتجات الصناعية والآلات والمكائن والأسلحة والذخائر وقطع الغيار للدبابات والطائرات والسيارات النقل ومحطات توليد الكهرباء وسكك الحديد من بريطانيا، يذكر أن بعض هذه المواد وصلت من بريطانيا إلى إيران عن طريق شركات وساطة، من فنلندا وهولندا وسنغافورة وجنوب أفريقيا ومالطا وقبرص وعدن والسويد التي تعمل وسيط في التعامل بين بريطانيا وإيران ، فقد احتفظت بريطانيا بمكتب رعايا مصالحها بمقر السفارة السويدية في طهران، وكذلك اعتمدت إيران، بعد مقاطعة بريطانيا والدول الغربية لها، على باكستان في تجهيزها بالمنتجات الصناعية البريطانية وتزويدها بالأسلحة وقطع الغيار والذخائر البريطانية التي

تحصل عليها إيران طريق السوق السوداء بواسطة القطاع الخاص الباكستاني مروراً بالأراضي الباكستانية[31].

وتسلمت عدة شركات بريطانية، من ضمنها الشركات التي أقامت دعوى قضائية ضد الحكومة الإيرانية، من مسولين إيرانيين استئناف العلاقات الاقتصادية بينهما، وأجرت إيران مفاوضات مع شركة برتش بيتروليوم البريطانية عن طريق ممثلي شركات اتحاد الكونسورتيوم لتوفير الأدوات الاحتياطية لصناعتها النفطية الحيوية لاقتصادها لزيادة الإنتاج لمواجهة متطلبات الحرب، وسحب الشركة البريطانية الدعوى القضائية ضد إيران بسبب قرار التأميم مقابل دفع الأخيرة للشركة تعويضات عن ممتلكاتها التي تم تأميمها تقدر حوالي 1205 مليون جنيه يتم تقسيطها على خمس سنوات ، فوافقت بريطانيا على إعادة الشركة برتش بتروليوم لإعمالها في إيران مثلما كان سابقاً في كانون الثاني عام 1980 تحت اسم شركة نفط المناطق القارية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويتم دفع التعويضات للشركة بشحنات نفط إيراني، وأعلنت الشركة في 26 كانون الثاني استلامها قيمة الأقساط المتفق عليها مع الحكومة الإيرانية. وتزامن ذلك مع انتهاء أزمة الرهائن الأمريكان، مما ساعد على تحسين العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية وبدأت بوادر حل المشاكل العالقة بين البلدين، فقد صدرت بريطانيا نحو 150 ألف طن بضائع مختلفة إلى إيران[32].

ولم تلعب بريطانيا دوراً في الحرب الإيرانية – العراقية التي اندلعت في أيلول 1980 لكنها انتهجت مسارين في علاقتها الاقتصادية مع إيران تمثل احدهما إبقاء بعض جسور الاتصال بين البلدين لأسباب استراتيجية واقتصادية تتعلق بموقع إيران الجغرافي والاقتصادي ضمن التطور الاستراتيجي للاحتواء المزدوج (للعراق وإيران) ولأبعاد إيران عن الاتحاد السوفيتي وعدم السماح للأخير استغلال الحرب لمصلحته، كما رفضت بريطانيا تزويد إيران بالأسلحة والمعدات الحربية والذخائر بشكل مباشر بسبب التزامها بقرار المقاطعة الذي فرضته الدول الغربية ضد إيران لكن بريطانيا سمحت بإيصال تلك المواد إلى إيران عن طريق شركات وساطة، أما المسار الثاني فيتعلق بتقديم بريطانيا الدعم السري لعناصر المعارضة للحكومة الإيرانية في شرق تركيا بالمال والسلاح وتهيئتهم للسيطرة على السلطة في حالة تطور أوضاع إيران الداخلية، وإذ ما راجعنا تصريحات المسولين البريطانيين فأن موقف بريطانيا المعلن من الحرب هو التزامها بموقف الحياد والعمل من خلال مجلس الأمن الدولي لوضع نهاية للحرب وتسوية الخلاف

بين البلدين بالطرائق السلمية لأن بريطانيا تعد الحرب تهديداً مصالحها في المنطقة، وأعلنت بريطانيا عدم بيع الأسلحة والمعدات الحربية لكلا طرفي الحرب. لكن كشفت التقارير وصول الأسلحة البريطانية الصنع قيمتها بمئات الملايين من الدولارات إلى إيران رغم ذلك عن طريق شركات وساطة[33].

سعت بريطانيا للتقرب من إيران، فاجرت اتصالات أولية مع الحكومة الإيرانية بهدف استعادة العلاقات الاقتصادية بين البلدين. ويعتقد أن إطلاق سراح رجل الأعمال البريطاني بايك في كانون الثاني 1981 من قبل السلطات الإيرانية سبباً لهذا التحرك. وأعرب اللورد كارنغتون (وزير الخارجية البريطانية) في نهاية شباط عن رغبته لتطوير علاقة بلاده مع إيران، خاصة بعد أن أخذ الاقتصاد الإيراني بالتعافي أثر اعتماد إيران على اليابان وألمانيا الغربية وإيطاليا والاتحاد السوفيتي[34].

مارست بريطانيا ضغوطاً كبيرة على اليابان وألمانيا الغربية وإيطاليا بسبب تنفيذهم عدة مشاريع كانت تملكها الشركات البريطانية قبل الثورة في إيران، إذ بدأت شركة ميستوبيشي بتنفيذ مشرع للبتروكيمياويات جنوب إيران على الخليج العربي، لكنها أجبرت على التوقف عن تنفيذ المشروع لصالح شركة بريطانية، واستأنفت بريطانيا صادراتها لإيران، إذ اعلنت الحكومة البريطانية في أذار عام 1981 بأن جميع تعاملاتها الاقتصادية مع إيران ستكون عبر منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي التي شكلتها (بريطانيا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وفرنسا) للتعامل الاقتصادي مع إيران بسبب قطع علاقاتها الدبلوماسية معها[35].

تطورت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية في عام 1981، إذ وقعت شركة تالبوت البريطانية عقداً مع الحكومة الإيرانية في 2 أذار 1981 بقيمة 250 مليون جنيه، يتضمن قيام الشركة بتجهيز إيران بـــ70 ألف سيارة شحن[36] كبيرة مع قطع غيارها، وحثت الحكومة البريطانية الشركة على الالتزام بانجاز العقد، إذ ساعد مكتب المصالح البريطانية بالسفارة السويدية في طهران الشركة للتوصل لهذا العقد[37]. ويعد هذا أكبر عقد لشركة بريطانية مع إيران في تلك السنة، وتم شحن 10 ألاف سيارة لكن المتحدث باسم الحكومة الإيرانية أعلن عن صعوبة تسديد بلاده قيمة العقد بالعملة الصعبة بسبب قصف الطائرات العراقية في 30 أيار 1981 لمنشآت النفط الإيرانية، إذ تعرض مصفى عبادان ومرفأ التصدير في جزيرة خرج للتدمير، يذكر أن إيران تصدر 70% من نفطها عبر هذا المرفأ[38]، مما اضطر إيران إلى تخفيض سعر نفطها دولاراً واحداً لكل

برميل وكذلك الاتجاه نحو مقايضة النفط بالسلع المستوردة، لذا اقترحت الحكومة الإيرانية تسديد قيمة العقد عن طريق مقايضة النفط الإيراني، فأرسلت الحكومة البريطانية مندوبين عن الشركة إلى طهران وجرت مفاوضات تم الاتفاق على اعتماد نظام المقايضة بالنفط أساس في التعاملات البريطانية مع إيران، وتم تسليم النفط الإيراني إلى شركة نفط محايدة، فصدرت شركة تالبوت لإيران سيارات نوع بيكان وافينجر. وواجهت طريقة المقايضة اقبالاً ملحوظاً من الشركات البريطانية لإكمال تعاقداتها السابقة مع الحكومة الإيرانية[39].

توترت العلاقات البريطانية – الإيرانية أثر اعتقال جهاز المخابرات البريطانية في 30 حزيران 1981 ثلاثة رجال أعمال إيرانيين في مدينة مالبورن الاسكوتلندية بتهمة عقد صفقات شراء أسلحة بريطانية من السوق السوداء ونددت الحكومة الإيرانية بالحادث وطالبت بأطلاق سراح مواطنيها فوراً. واضطرت الحكومة البريطانية في 16 تشرين الأول للأفراج عن المواطنين الإيرانيين وتم ترحيلهم من أراضيها. فبدأت إيران تعيد النظر في علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا، على الرغم من رفض الأخيرة تزويد إيران بقطع غيار لدبابات تشفين البريطانية لجيشها[40].

أعادت شركة الطيران البريطانية فتح مكاتبها في طهران واستأنفت في نهاية العام نفسه رحلاتها الجوية إلى إيران، وزار وفد رسمي إيراني في 20 تشرين الأول 1981 لندن حاملاً معه مقترحاً لتوسيع التعاون الاقتصادي بين البلدين وطالب الوفد من الحكومة البريطانية استخدام مهندسين بريطانيين خبراء في مجال السكك الحديد لتحويل سكك الحديد الإيرانية إلى النظام المتري الجديد في عموم البلاد مقابل تزويدها بالنفط الإيراني، كما بحث الوفد القضايا الاقتصادية والمالية العالقة، خاصة حقوق الشركات البريطانية التي تم تأميم أملاكها في إيران، وتم الاتفاق على عودة الشركات البريطانية إلى إيران لإكمال التزاماتها السابقة، وعبر الوزير البريطاني عن ترحابه بالرغبة الحكومة الإيرانية في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا[41].

ساعدت تلك الخطوات على تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ وصل وفد بريطاني كبير إلى طهران في 20 تشرين الثاني وجرت مفاوضات شاملة بين البلدين لأنشاء مشاريع جديدة في مجال البنى التحتية وإعادة ترميم بعض المنشآت الحيوية التي دمرتها الحرب ولإكمال بعض المشاريع الصناعية التي أوقف العمل بها كما تم الاتفاق

على تنفيذ بعض المشاريع. التي وقعتها الشركات البريطانية في عهد الشاه في مجال النفط والطاقة الكهربائية والنقل والصناعة التي توقفت عشية الثورة الإيرانية[42].

ساهمت بريطانيا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام 1981 بتجهيز إيران بما تحتاجه من المنتجات الصناعية بلغت نحو 40% من صادرات المنظمة لإيران، فقد زودت بريطانيا منتجات صناعية مختلفة بقيمة 369 مليون جنيه لإيران فيما استوردت بريطانيا من النفط الإيراني نحو 66,042 مليون طن في العام نفسه، وهي تمثل نسبة 39.3% من صادرات النفط الإيرانية وكانت شركة برتش بيتروليوم هي التي اشترت ونقلت جميع هذه الكمية من موانئ إيران الجنوبية[43].

توضح نظرة على سجل التعاون التجاري البريطاني – الإيراني لعام 1981 معدل التبادل التجاري الشهري الذي بلغ نحو 30 مليون جنيه، وأن غياب العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بدأ يظهر تأثيره، وأخذت الحكومة البريطانية تقتنع باستمرار النظام الإيراني الجديد في السلطة، وسعت الحكومة الإيرانية من خلال خفض اسعار نفطها وعرضه بشروط ميسرة لتوسيع نطاق علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا خاصة والدول الغربية عامة[44].

بلغ إجمالي صادرات بريطانيا إلى إيران عام 1981 نحو 2 مليار جنيه فيما كانت في العام الماضي نحو 4 مليار جنيه ، فيما بلغت قيمة استيرادات بريطانيا من إيران حوالي 11 مليار جنيه في العام 1981 بينما كانت قبل هذا العام نحو 10 مليار جنيه، وتشير التقارير الاقتصادية بأن القطاع الزراعي في إيران احتل في عام 1981 موقعاً مهماً في خطة التنمية الإيرانية، مما جعل إيران تستورد في هذا العام عدداً كبيراً من الآلات والمكائن والمعدات والأسمدة الزراعية من بريطانيا بلغت قيمها حوالي 80 مليون جنيه[45].

اتخذت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية في عام 1982 مساراً جديداً تمثل بإجراء البنوك البريطانية مفاوضات مع البنك المركزي الإيراني في كانون الثاني عام 1982 وتوصلت إلى تسوية للمشاكل العالقة بينهما، إذ كان البنك المركزي الإيراني يطالب البنوك البريطانية دفع فوائد عن الأموال الإيرانية المجمدة فيها، وتم الاتفاق على دفع البنوك البريطانية مبلغ 900 مليون جنيه للبنك المركزي الإيراني، لكن وزارة الاقتصاد البريطانية طالبت إيران دفع تعويضات تقدر بـــ 90 مليون جنيه للشركات البريطانية التي أممت الثورة الإيرانية مشاريعها، الأمر الذي رفضته الحكومة الإيرانية

وطالبت تلك الشركات بالعودة إلى إيران لانجاز جميع مشاريعها المتوقفة فيها، وطالبت الحكومة الإيرانية نظيرتها البريطانية بإعادة الأموال التي دفعها لها الشاه قبل سقوطه لشراء أسلحة حديثة ومفاعل نووية[46].

منعت ظروف إيران عودة جميع الشركات البريطانية إليها، كذلك الوضع الاقتصادي لإيران جعلها لا تهتم بعدد كبير من المشاريع والتركيز على قطاعي النفط والزراعة وشراء الأسلحة، إذ ترغب إيران بزيادة إنتاجها النفطي وتصدير أكبر كمية لمواجهة متطلبات الحرب، إذ استوردت إيران في شباط عام 1982 العديد من الأدوات الاحتياطية لصناعتها النفطية الحيوية مثل الآلات والمكائن والمعدات لاستخراج وتصدير النفط من شركة ماك ديرموت البريطانية قدرت قيمتها 369 مليون جنيه، وتم هذا الاستيراد بواسطة شركات وسيطة مقابل شراء بريطانيا للنفط الإيراني بأسعار تفضيلية. وعادت الشركات البريطانية في بداية العام نفسه لشراء النفط الخام الإيراني، بغية تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ اشترت بريطانيا في مطلع العام نفسه نحو 1,8 مليون طن من النفط الإيراني بقيمة 26,559 مليون جنيه، وتم هذا بموجب الحسومات الجديدة التي أعلنتها إيران البالغة أكثر من دولارين اقل من سعر السوق لتشجيع الدول على شراء نفطها لمواجهة المخاطر التي تواجه ناقلات النفط في ميناء خرج الذي يتعرض لقصف الطائرات العراقية، وتم شحن كمية النفط المتفق عليها إلى بريطانيا عبر شركة وسيطة مقرها امستردام، والملاحظ أن الحكومة البريطانية سمحت بعقد هذه الصفقات مع إيران لأن أصحاب المصافي البريطانية أرادوا أن يحذوا حذو اليابان التي تستورد النفط الإيراني مستفيدة من التخفيضات المغرية، وحاولت بريطانيا من خلال شراء النفط الإيراني أعطاء إشارة لرغبتها بتحسين علاقاتها الاقتصادية مع إيران. كما ساعدت بريطانيا إيران في تصفية نفطها الخام في مصافي بريطانية تقع في عدن وسنغافورة وجنوب أفريقيا بعد قصف الطائرات العراقية مصفى عبادان[47].

توسع حجم المبادلات التجارية بين البلدين، فعقدت شركة تالبوت البريطانية والحكومة الإيرانية اتفاقاً ثانياً في شهر شباط لتجهيز الأخيرة بقطع الغيار للمعدات والآلات الثقيلة وسيارات الحمل، وتم شحن 10 آلاف صندوق قطع غيار لإيران[48]. وسعت إيران لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا، فأعرب عدد من المسؤولين الإيرانيين عن رغبتهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع بريطانيا، فقد عقد المسؤولون الإيرانيون اجتماعاً سرياً في منتصف شهر شباط مع ممثلي الشركات البريطانية في لندن

بناءً على طلب الأخيرة، ساهمت في ارتفاع الصادرات البريطانية في إيران، التي تتم معظمها عبر شركات بريطانية انشئت في دبي وامستردام وقبرص وسنغافورة ومالطا وجنوب أفريقيا. ووافقت الحكومة البريطانية على اتفاق شركة ماك ديرموت البريطانية مع الحكومة الإيرانية[49].

وأغلقت محكمة لاهاي الدعوى التي تقدمت بها الشركات البريطانية، التي أممت مشاريعها بعد الثورة الإيرانية، ضد الحكومة الإيرانية في 15 آذار بعد أتفاق الجانبين على حل خلافاتهما توافقياً خارج المحكمة وساهم القرار في إجراء مباحثات مباشرة بين الحكومة الإيرانية وشركة برتيش بتروليوم البريطانية في نيسان لإنشاء مصفى جديد قرب مدينة آراك (وسط إيران) وطلبت إيران من الشركة البريطانية تجهيز المصفى بالمعدات والتكنولوجيا المتطورة[50].

زادت صادرات بريطانيا إلى إيران، إذ أنجزت شركة ترانسمارك البريطانية في منتصف شهر نيسان من العام نفسه عدة مشاريع في قطاع الكهرباء والسكك الحديد بقيمة 17 مليون جنيه. وسلمت الحكومة الإيرانية للشركة مستحقاتها كافة. وسعت بعض الشركات البريطانية لعقد اتفاق مع إيران منها شركة بريتش ليلاند، التي تنتج سيارات نوع اللاندروفر، فضلاً عن عدة الشركات المصنعة لمحطات الكهرباء والآلات لإنتاج الأدوية[51].

كما تعاقدت شركة سامسون للملاحة البريطانية مع الحكومة الإيرانية في مطلع شهر أيار لنقل معدات كهربائية ضخمة تم التعاقد مع ألمانيا الاتحادية بلغت قيمة عقد الشركة البريطانية نحو 35.5 مليون جنيه. اضطرت إيران، بسبب انخفاض احتياطها من العملة الصعبة الذي بلغ مليار جنيه، لبيع 150 طن ذهب لبريطانيا التي جمدتها سابقاً في مصارفها. لتمويل عجز الميزانية العامة البالغ 5 مليار جنيه[52].

أعربت مارجريت تاتشر (رئيسة وزراء بريطانيا) في 25 حزيران عن رغبتها للتعاون مع إيران، أثر قيام حرب الفوكلاند بين بريطانيا والارجنتين. ثم أعلن فرانيس بيم (وزير خارجية بريطانيا) عن رغبته لتحقيق للتعاون مع إيران لحاجة بريطانيا للنفط الإيراني لمواجهة ظروف حرب الفوكلاند مما شجع جميع الشركات البريطانية في منتصف العام نفسه للرجوع إلى العمل في إيران لإكمال التزاماتها السابقة في قطاعات النفط والنقل والصناعة، فيما بلغت استيرادات إيران من المعدات العسكرية البريطانية في العام نفسه نحو 6 مليار جنيه تصل عن طريق شركات وسيطة [53].

وأشارت صحيفة الانترناشنال شيرالد في 13 تموز 1982 إلى موافقة بريطانيا على طلب إيران لاستئجار ناقلات نفط كبيرة لمساعدة الأخيرة على نقل نفطها من موانئ جزيرة خرج بعد رفض ناقلات النفط التوجه إليه، التي تعرضت لقصف الطائرات العراقية مرة أُخرى، إلى موانئ إيران على ساحل بحر عمان[54]. وأعلن هوز بور (وكيل وزير النفط الإيراني) في 15 أب عن استعداد بلاده للتأمين على الناقلات التي تدخل ميناء خرج من قبل شركة التأمين الإيرانية، فيما طالبت بريطانيا في 18 أب أن تتولى شركات التأمين البريطانية تلك العملية وذلك لعدم قدرة إيران للإيفاء بالتزاماتها في التأمين على الناقلات بسبب الازمة الاقتصادية التي تواجهها إيران واستطاعت الأخيرة زيادة كمية النفط المصدر ليصل إلى مليوني طن يومياً بعد استئجارها الناقلات البريطانية[55].

ذكرت صحيفة الغارديان اللندنية في عددها الصادر يوم 8 تشرين الأول نجاح الحكومة الإيرانية وشركة بريتش بتروليوم البريطانية للتوصل إلى اتفاق على بيع الأخيرة إيران ناقلتي نفط عملاقتين وتزود إيران الشركة بالنفط عن قيمة الناقلتين، ووافقت بريطانيا تسليم إيران ناقلة نفط عملاقة اسمها خرج، كانت إيران دفعت 250 مليون جنيه إلى حوض الثاني لبناء هذه السفينة قبل الثورة الإيرانية. لكن رفضت بريطانيا تسليمها لإيران بسبب توتر العلاقات بينهما، وارسلت إيران 180 بحاراً للتدريب في البحرية الملكية البريطانية لقيادة السفن الجديدة. اعلنت إدارة ضمانات قروض التصدير البريطانية استئنافها تقديم قروض التأمين لتغطية الصادرات البريطانية لإيران التي تم الاتفاق عليها سابقاً، والتي تضمنت قطع غيار ومكائن ومعدات ومستحضرات طبية ومواد أُخرى[56].

وأجرت الحكومة الإيرانية اتصالات بعدد من الشركات البريطانية لتنفيذ مشروع ميناء خميني، واعلنت لندن بيركيلي في نهاية عام 1982 عن توقيعها مع شركة الموانئ الإيرانية اتفاقاً لتنفيذ المشروع، مقابل تعهد الشركة تسوية الدعوة القضائية التي أقامتها ضد الحكومة الإيرانية سابقاً[57].

ووقعت الحكومة الإيرانية وشركة بريتش بتروليوم في 13 تشرين الثاني اتفاقاً، أبقت إيران الاتفاق سرياً، نص على إنشاء خط أنابيب لنقل النفط الإيراني من حقول إيران الجنوبية إلى ميناء جزيرة جازك على المحيط الهندي وإنشاء محطة جديدة للتصدير لتفادي قصف الطائرات العراقية. وانجزت الشركة المشروع في مطلع عام 1983. وذكرت صحيفة الغارديان اللندنية في 28 شباط عن تحميل ناقلة نفط بريطانية تبلغ طاقتها 650 ألف طن[58]. وساهم المشروع بزيادة صادرات إيران النفطية التي بلغت 70,11

مليون طن تبلغ قيمتها حوالي 101,035 مليون جنيه[59]، استوردت منه بريطانيا حوالي 23,985 مليون طن ما نسبته 37% منه فيما بلغت قيمة الصادرات البريطانية في عام 1982 نحو 17 مليار جنيه، فيما بلغت قيمة استيرادات بريطانيا من إيران حوالي 38,376 مليون جنيه، مما شجع بريطانيا على زيادة صادراتها لإيران مقدار الضعفين تقريباً[60]. تضمنت صادرات بريطانيا لإيران معدات إنتاج وتصدير النفط ومكائن والآلات ثقيلة بلغت قيمتها حوالي 500 مليون جنيه، وكانت الصادرات البريطانية لإيران تتم عن طريق منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي[61].

طالبت بريطانيا في مطلع آذار عام 1983 إيران والدول المصدرة للنفط لخفض أسعار نفطها، بيد أن محمد غريني (وزير النفط الإيراني) رفض ذلك وادعى ممارسة بريطانيا ضغط على الدول المصدرة للحصول على النفط بأسعار منخفضة. وقررت إيران زيادة أسعار نفطها بنسبة 20 سنتاً للبرميل الواحد ليكون السعر النهائي 13,55 جنيه للبرميل لكن تعرض حقل نوروز النفطي على الخليج العربي لقصف الطائرات العراقية في 25 آذار، جعل حسين موسوي (رئيس وزراء إيران) يناشد بريطانيا في 27 أذار للضغط على العراق لوقف قصف منشآت إيران النفطية[62]، وأكدت الحكومة الإيرانية رفضها لمطالب شركات النفط البريطانية، التي تطالب بتعويضات نتيجة تعرض ناقلاتها وهي محملة بالنفط للقصف في المياه الإقليمية الإيرانية. مما دفع تلك الشركات إلى عدم تنفيذ اتفاقاتها السابقة مع إيران[63].

اعتمدت إيران، نتيجة تعرض مصفى عبادان وسيرى للتدمير، على شركة برتش بتروليوم بتصفية ثلاثة ملايين طن من النفط الإيراني، بصفقتين الأولى تبلغ 1,7 مليون طن والثانية تصدر بـــ 1,3 مليون طن في مصافي الشركة في سنغافورة مقابل 4,5 جنيه للطن الواحد ثم تعيد الشركة مشتقات النفط إلى إيران، وكذلك استثمرت إيران في مجمع البتروكيمياوية أقامته شركة بريطانية في مدينة مدارس الهندية، وتصدر إيران 48 ألف طن يومياً لتصفيته في مدينة مدارس ثم يتم إعادة المشتقات النفط إلى إيران[64].

أعلنت شركة بريتش بتروليوم في 20 نيسان 1983 عن بدئها بتنفيذ مشروع كبير في إيران تبلغ تكاليفه 800 مليون جنيه. لزيادة إنتاج النفط الإيراني ليصل إلى طاقة 4.500 مليون طن يومياً، إضافة إلى زيادة معدلات إنتاج بعض المصافي (طهران واصفهان)، فيما تنفذ الشركة بناء مصفى جديد بطاقة 200 ألف طن يومياً وسط إيران بكلفة 650 مليون جنيه للتعويض نقص المشتقات النفطية بسبب توقف مصفى عبادان

وسيرى عن العمل[65]. يذكر أن إيران شاركت في اجتماع منظمة أوبك الذي عقد في 22 نيسان في لندن، وتم في المؤتمر الإعلان قيام مجموعة أن.أي.جي.سي البريطانية بتصدير الغاز الطبيعي من حقل كنعان يقع بين بوشهر وبندر عباس الذي يبلغ إنتاجه 80 مليون متر مكعب يومياً[66].

ووقعت الحكومة الإيرانية اتفاقاً مع شركة نووفو بينيون التابعة المجموعة ايتي العامة في 19 تموز لتزويد مجموعة أن.أي.جي.سي بـــ 180 ألف عداد لضغط الغاز الطبيعي والآلات تجميع الغاز الطبيعي لمصنع طهران للغاز السائل الذي تملكه المجموعة . يذكر أن استوردت مائة ألف عداد للغاز الطبيعي سابقاً[67].

عقدت الحكومة الإيرانية مباحثات مع وفد تجاري بريطاني رفيع المستوى، يمثل مجموعة من الشركات المتخصصة بالنفط، في 12 أيلول 1983 بطهران حول إمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وقالت مصادر مطلعة أن الخطوة البريطانية تأتي تنفيذاً لقرار قمة ستراسبورغ، قررت بلدان أوروبا الغربية في هذا الاجتماع تحسين علاقاتها مع إيران في المجالات كافة وفق خطوة مدروسة ومنسقة فيما بينهم[68].

انجزت شركة برتش بتروليوم في 28 أيلول مد خط أنابيب ربط مصفيي طهرن واصفهان بالمدن الإيرانية الأُخرى، ربطت مدينتي رشد ومشهد بمصفى طهران وربطت مدينة كرمان بمصفى أصفهان وتبلغ طاقة الخط الجديد حوالي 32 مليون طن سنوياً. يذكر أن طاقة المصافي الإيرانية تبلغ نحو 34 مليون طن سنوياً. كما انجزت عدة شركات بريطانية بناء مستودع كبير للمنتجات النفطية تقدر طاقته نحو 40 مليون طن في شمال إيران. واتفقت إيران مع شركة سويسرية، بعد رفض شركة بريطانية تجهيز إيران بمعدات تكرير النفط قبل انجاز الشركة بناء المصفى الجديد فيها، لتجهيزها بـــ 12 ألف مرجل لتقطير النفط بقيمة 1150 مليون جنيه لبناء مصافا جديدة[69].

استطاعت بريطانيا زيادة استثماراتها في إيران في مختلف المجالات، إذ انجزت الشركات البريطانية العديد من المشاريع في القطاع (الحديد والبتروكيمياويات وصناعة السيارات تكرير النفط والمستحضرات الطبية في عام 1984[70]. لمحت صحيفة صنداي تلغراف البريطانية في عددها الصادر في 25 شباط سبب عدم عودة العلاقات السياسية البريطانية – الإيرانية بعد تطور علاقاتهما الاقتصادية حتى لا تتأثر علاقات بريطانيا مع الدول العربية، وذكرت الصحيفة موافقة بريطانيا لبناء إيران سفارة جديدة لها بالمجمع الدبلوماسي في كيسيفتون وسط لندن بكلفة نصف مليار جنيه بدل من بناية سفارتها القديمة

التي تعرضت للتخريب سابقاً. ورفضت وزارة الخارجية البريطانية التعليق على نبأ تحسين العلاقات السياسية بين البلدين والاستعداد لإعادة تبادل السفراء[71].

وجرت مفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومة الإيرانية في 8 أيار في لندن بشأن تحديد الأضرار التي لحقت ببناية سفارة كل دولة منهما لدى الدولة الأُخرى لإعادة افتتاحها. وتم الاتفاق على دفع بريطانيا مبلغ 900 مليون جنيه عن الأضرار بالسفارة الإيرانية في لندن وتدفع إيران مبلغ 450 مليون جنيه عن الأضرار التي لحقت ببناية السفارة البريطانية في طهران أبان الثورة الإيرانية[72].

وعينت إيران حسين مالوكي في 20 أيار قائماً بالأعمال الإيرانية في لندن، لكن الحكومة البريطانية رفضت اعتماده، بسبب مشاركته في احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين أبان الثورة الإيرانية، وطالبت بتبديله. الأمر الذي جعل إيران تعين حسين شيخ الإسلام بدلاً عنه. لكنها ردت على الأجراء البريطاني بسحبها تأشيرة دخول التي منحتها للدبلوماسي مايكل سيمون أوزلباز ليحل محل هيوار بوتوت (رئيس مكتب رعاية المصالح البريطانية في السفارة السويدية في طهران). يذكر أن البعثة البريطانية في المكتب تبلغ 13 دبلوماسياً بريطانياً يمثلون قطاعات الاقتصادية البريطانية[73].

احتجزت إيران سفينة بريطانيا في 9 تموز محملة بالأسلحة وبضائع أُخرى بالقرب من مضيق هرمز متوجهة إلى الكويت، وتخشى إيران من وصول تلك الأسلحة إلى العراق. فقدمت بريطانيا مذكرة شديدة اللهجة في 10 تموز إلى الحكومة الإيرانية وطالبتها بإطلاق سراح السفينة وطاقمها. وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية في 12 تموز أطلاق إيران سراح السفينة البريطانية مع جميع طاقمها[74]، مما ساعد على انتهاء الأزمة بين البلدين دون تأثيرها على علاقاتهما الاقتصادية.

أشارت نشرة اللويدز الملاحية في لندن يوم 19 تموز إلى انجاز عدة شركات بريطانية وهولندية بناء خمس موانئ جديدة لإيران على الخليج العربي، ثلاثة منها تقع قرب مضيق هرمز فيما يقع الاثنان الآخران في جزيرة طمب الكبرى وميناء لانكه، لزيادة صادراتها للخارج. وكذلك تساهم شركة بريطانية أُخرى في تطوير ميناء خميني الذي تضرر نتيجة الحرب[75].

انخفضت الصادرات البريطانية لإيران في العام 1985 بنسبة 16% مقارنةً مع العام السابق، التي بلغت نحو 298 مليون جنيه وعند مقارنتها مع استيرادات بريطانيا من إيران التي تبلغ 48 مليون جنيه فهناك فائض بمبلغ 250 مليون جنيه لصالح بريطانيا

مقارنةً بفائض العام الماضي الذي بلغ نحو 147.5 مليون جنيه ويرجع سبب انخفاض الصادرات البريطانية لإيران لقرار مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) بتحديد سقف أعلى للاستيراد من الخارج قيمته 13.75 مليار جنيه [76]. ولم يشكل انخفاض الصادرات البريطانية ضرراً جسيماً على بريطانيا بقدر ما سبب ضرراً كبيراً على إيران. أعلنت شركة برتش بتروليوم في 26 كانون الثاني 1986 عن تسليمها آخر قسط من الحكومة الإيرانية عن ممتلكاتها التي تم تأميمها سابقاً والبالغة نحو 350 مليون جنيه. وبذلك تكون الشركة حصلت على تعويض عن كل ممتلكاتها في إيران فضلاً عن الخسائر الأُخرى التي لحقت بالشركة.

وأكدت وزارة الخارجية البريطانية في 5 شباط 1986 على إجراء مفاوضات مع الحكومة الإيرانية لإطلاق رجل الأعمال البريطاني الذي يعمل في شركة ماك ديرموت النفطية المعتقل في طهران مقابل أطلاق سراح مواطن إيراني محتجز في لنن بتهمة تفجير منزل في لندن لتحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين[77].

اتفقت الحكومة الإيرانية مع شركة سانتا النفطية البريطانية، وهي أحدى شركات اتحاد كونسورتيوم في 21 شباط على تسوية الدعوة القضائية التي قدمتها الشركة إلى محكمة التعويضات في لاهاي ضد إيران مقابل دفع الأخيرة مبلغ 15,83 مليون جنيه للشركة وعودتها للعمل في إيران للتنقيب عن النفط في جنوب البلاد[78].

طالبت صحيفة الجمهورية الإيرانية في عددها الصادر في 20 نيسان الحكومة الإيرانية بإعادة النظر بالعلاقات مع بريطانيا. يذكر أن الحكومة الإيرانية أزالت في 6 تموز صورة كاريكاتورية كبيرة لرئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر من جدار بناية السفارة البريطانية في طهران. ورحبت الحكومة البريطانية بالأجراء وعد الدبلوماسيون البريطانيون الخطوة الإيرانية جزءاً من جهود الحكومة الإيرانية لتحسين العلاقات السياسية بعد أن تعززت العلاقات الاقتصادية بين البلدين[79].

وحذرت صحيفة الفاينانشيال تايمز اللندنية في عددها الصادر يوم 22 أب من توتر العلاقات بين البلدين بعد تفجير منزل معارض إيراني في لندن قبل يومين واتهمت الشرطة البريطانية الدبلوماسيين الإيرانيين بالحادث وطردت أحدهم. الأمر الذي نفته السفارة الإيرانية. وطلبت إيران من أحد الدبلوماسيين البريطانيين مغادرة البلاد. وقدمت بريطانيا طلباً إلى الحكومة الإيرانية في بداية أيلول لاعتماد دبلوماسيين بريطانيين جديدين

بدلاً من الدبلوماسيين اللذين تم طردهما، لكن الحكومة الإيرانية لم ترد على الطلب لمدة شهرين[80].

ذكرت جريدة الغارديان اللندنية في عددها الصادر يوم 23 أب 1986 تعرض جزيرة سيرى في 13 أب لقصف الطائرات العراقية، فانخفضت صادرات إيران النفطية من 1,8 مليون طن يومياً في النصف الثاني من العام نفسه إلى 1,2 مليون طن يومياً. واضطرت إيران لتصدير نفطها، الذي تعتمد عليه كثيراً لتمويل نفقات الحرب، عبر جزيرة لاراك التي تبعد 250 كيلومتر شرق جزيرة سيرى بواسطة نقل النفط من جزيرة خرج بالناقلات إلى جزيرة لاراك حيث وضعت بخزانات كبيرة عائمة مؤقتاً ثم يتم شحن الناقلات الأجنبية بالنفط منها. مما دفع شركة الناقلات الإيرانية لشراء واستئجار ناقلات نفط جديدة من بريطانيا، فقد أعلنت وزارة التجارة والصناعة البريطانية في 22 أب موافقتها على شراء إيران 50 ناقلة نفط مستعملة تتراوح حمولتها ما بين (100,000–200,000) طن بمبلغ 350 مليون جنيه[81].

أوضح تيم رنتون (المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية) في 19 تشرين الثاني عن رغبة بلاده، أثناء مقابلة جلال ساداتيان (القائم بالأعمال الإيرانية في لندن) بمناسبة انتهاء أعماله، لتحسين العلاقات مع إيران، وتأمل الدبلوماسي الإيراني حدوث تحسن في العلاقات الدبلوماسية بينهما، وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية في 20 تشرين الثاني بدء تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين لندن وطهران، وأنها قبلت اعتماد اخواند زاده باسطي قائماً بالأعمال الإيرانية في بلادها. ووضع هذا القرار حداً لمدة طويلة من القطيعة الدبلوماسية التامة بين البلدين اللذين لديهما علاقات اقتصادية جيدة خلال مدة القطيعة الدبلوماسية الطويلة منذ نجاح الثورة الإيرانية في اسقاط نظام الشاه ويأتي هذا القرار في الوقت الذي يستأنف البلدان محادثات مباشرة لتزويد إيران بمعدات ومكائن والآلات (مثل سيارات مختلفة الأنواع ومعدات المحطات الكهربائية وقطع غيار لصناعتها النفطية والغازية والبتروكيمياويات). وأكدت مارغريت تاتشر إمام مجلس العموم البريطاني هذه الاتصالات وقالت أن الحكومة البريطانية في السابق وقعت عقوداً مع الشاه واستلمت قيمتها. واضافت بأن بلادها زودت إيران بكميات صغيرة من قطع الغيار العسكرية بمقتضى العقود السابقة وتعهدت بعدم تسليم حكومتها أي أسلحة لأحد طرفي الحرب[82].

وأجرى بعض مسؤولون إيرانيون مع مجموعة بليسي البريطانية (أكبر شركة للمنتجات الإلكترونية) مفاوضات في 27 تشرين الثاني في لندن لتجهيز إيران بأجهزة

الدفاع والتحكم الجوي وأجهزة رادار متطور تبلغ قيمتها نحو 2070 مليون جنيه، واعتبرت الشركة أن تلك الأجهزة غير قتالية وتستعمل للأغراض المدنية ولا تخضع للقيود التي تفرضها الحكومة البريطانية على بيع الأسلحة لإيران. وكشفت مصادر صحفية النقاب عن مفاوضات جديدة بين رجال أعمال إيرانيين وشركة اللاندروفر في 28 تشرين الثاني لتزويد إيران بسيارات يبلغ عددها 3000 سيارة تبلغ قيمتها حوالي 2170 مليون جنيه ، ونفى وزير الدولة للشؤون التجارية البريطانية الان كلارك بيع بلاده أسلحة لإيران من شأنها اطالة أمد الحرب وأكد تمسك بلاده بسياسة الحياد في الحرب الإيرانية – العراقية[83].

أستدعى يتموتي ايجز (نائب وزير الخارجية البريطاني) في 8 كانون الأول القائم بالأعمال الإيرانية في لندن إلى مقر وزارة الخارجية وطالب بالأفراج عن المواطن البريطاني المسجون في طهران وهدد بأن ذلك يؤثر سلباً على العلاقات الاقتصادية و السياسية بين البلدين[84].

استعرضت صحيفة فاينانشيال تايمز اللندنية في عددها الصادر في 20 أذار عام 1987 عوامل قوة العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية ودوره في بيع حكومة حزب المحافظين برئاسة مارغريت تاتشر في 18 أذار حصتها المتبقية في شركة برتش بتروليوم والبالغة 678,500.000 سهم وبلغت نسبتها 32% من أسهم الشركة إلى إيران بمبلغ 560 مليار جنيه ، وتوضح الصفقة قوة العلاقات الاقتصادية بين البلدين[85].

توترت العلاقات بين البلدين أثر اعتقال الشرطة البريطانية أحمد قاسمي (مساعد القائم بالأعمال الإيراني في لندن) في 28 أيار في مدينة مانشستر. فردت الحكومة الإيرانية باعتقال أدوارد شابلن (عضو مكتب رعايا المصالح البريطانية في السفارة السويدي بطهران) في 29 أيار وهدد جيفري هاو (وزير خارجية بريطانيا) في 30 أيار بقطع جميع العلاقات مع إيران مالم تطلق سراح الدبلوماسي البريطاني بأسرع وقت، وحذر برلمانيين بريطانيين من عقد اتفاقات سرية مع إيران لتحقيق ذلك[86].

وقررت الحكومة البريطانية في 14 حزيران طرد خمسة من الدبلوماسيين الإيرانيين وردت إيران طرد أربعة دبلوماسيين بريطانيين العاملين في طهران، ولم يبق إلا دبلوماسي بريطاني واحد وهو ماتري مع خمسة موظفين بريطانيين هناك. رغم الأزمة بقي الخبراء ورجال الأعمال البريطانيون يمارسون عملهم بشكل طبيعي في إيران وبقيت الأخيرة مصدر بريطانيا الرئيس بالنفط[87].

وأعلن جوزيف مزو (نائب وزير الخارجية البريطانية) في 19 حزيران عزم حكومته عن المحافظة على علاقاتها الاقتصادية الطبيعية مع الحكومة الإيرانية، واكد حرص وزير الخارجية البريطاني على أنهاء خلاف الدبلوماسيين بين البلدين. وعدّت الحكومة البريطانية إيران دولة كبيرة في المنطقة ولا ترغب بريطانيا بقطع علاقاتها معها. وتأمل الحكومة البريطانية أن لا تتأثر علاقاتها الاقتصادية مع إيران بهذا الخلاف، إذ بلغت قيمة الصادرات البريطانية إلى إيران حوالي 3990 مليون جنيه في عام 1987، وتمثل إيران السوق الثالثة لبريطانيا في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية والعراق. فيما بلغت استيرادات بريطانيا من إيران حوالي 1000 مليون جنيه وتشمل استيرادات النفط[88].

أنتهى الخلاف الدبلوماسي بين بريطانيا وإيران، فقد أطلع جيفري هاو في الأول من تموز مجلس العموم البريطاني بانتهاء الخلاف مع إيران بعد أطلاقها سراح الدبلوماسي أوارد شابلن وتقديم بريطانيا اعتذار عن أتهام الدبلوماسي أحمد قاسم بالسرقة وأطلاق سراحه. وكان لهذا التطور دور في تعزيز علاقات البلدين. وعقد الدبلوماسيون الإيرانيون اتفاق مع شركة بريطانية لشراء معدات مهمة في لندن. رد جيفري هاو على انتقادات جورج رونرنستون (عضو حزب العمال البريطاني)، لسماح الحكومة البريطانية بذلك، بقوله : "أنهم يمارسون عمليات تجارية محضة تتم في إطار القانون البريطاني"[89].

وذكرت صحيفة الغادريان اللندنية في عددها الصادر 15 أب عقد تايني رونالد (رئيس شركة لونرو البريطانية) مع الحكومة الإيرانية اتفاقاً في طهران لشراء النفط الإيراني وتكريره بالخارج ثم إعادة مشتقاته إلى إيران وتجهز الشركة الأخيرة بما تحتاجه من سلع ومنتجات صناعية بقيمة حوالي 10,000 مليون جنيه، واشترت الشركة من شركة موبيل أويل لشراء منشآت تكرير النفط التي تملكها الأخيرة في مدينة الهاديش الفنزولية لاستغلالها في تكرير النفط الإيراني[90].

ذكرت صحيفة لويدز ليست البريطانية للتأمين زيادة إيران لقيمة التأمين على الناقلات النفط الأجنبية التي تنقل النفط من ميناء جزيرة خرج، ووصل إلى 2% من قيمة الناقلة والشحنة[91].

تأثرت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية بعد تعرض ناقلة نفط جيتشل بزيز تحمل العلم البريطاني في 22 أيلول في مياه الخليج العربي بنيران زورق حربي إيراني، فأغلقت الحكومة البريطانية مكتب إيران التجاري في لندن، مما أرضت بعلاقات

كلا البلدين لكن الأمر لم يصل إلى قطع العلاقات الاقتصادية بينهما وطالبت مارجريت تاتشر بضرورة المحافظة على مبدأ حرية الملاحة في المياه الدولية وطالبت إيران بالالتزام بقرار 598 الذي أصدره مجلس الأمن الدولي لوقف الحرب مع العراق[92].

سعت إيران لتحسين علاقاتها مع بريطانيا، فأجرى دبلوماسيين إيرانيين محادثات مع ديفيد ميلر (وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية) في 8 حزيران عام 1988 لتطوير العلاقات بين البلدين وتنظيم الجهود لأنهاء المشاكل بينهما. ورحب الوزير البريطاني بتحسين علاقات بلاده مع إيران، وأضاف بأن علاقاتهما الدبلوماسية والاقتصادية لم تنقطع وتسعى بريطانيا للتوصل إلى تسوية لحرب الخليج الأولى. وتم الاتفاق على تسوية الخلافات العالقة بينهما، إذ وافقت الحكومة البريطانية على دفع مبلغ قدره 17.83 مليون جنيه لترميم الأضرار التي لحقت ببناية السفارة الإيرانية في لندن وتدفع إيران 9 مليون جنيه عن الأضرار التي لحقت ببناية السفارة البريطانية في طهران أبان الثورة الإيرانية. وتم الاتفاق على استمرار التبادل التجاري بين البلدين[93].

لاستئناف العلاقات البريطانية – الإيرانية، زار وفد برلماني بريطاني طهران في 19 حزيران والتقى جواد لاريجاني (نائب وزير الخارجية الإيراني) الذي أكد على عمق علاقة إيران مع بريطانيا التي تعتمد على المصالح المشتركة بينهما، فيما قال علي رضا المعيري (نائب رئيس الوزراء الإيراني) بأن الوقت ملائم للبلدين لتحسين العلاقات بينهما كما كانت سابقاً بالطرق الدبلوماسية[94].

ووصف رئيس الوفد البريطاني اللورد روبرت هيكس في 28 حزيران الاجتماع بين برلماني البلدين مفيد لتطوير علاقاتهما الثنائية وأكد على اهتمام وفده بإقامة علاقات أفضل مع إيران وطالب علي أكبر هاشمي رفسنجاني (رئيس مجلس الشورى الإيراني) الوفد البريطاني بإلزام حكومته لتطبيق قرار 598 لمجلس الأمن الدولي، وزار محمد جواد لاريجاني لندن في 30 حزيران لبحث الأمور التي تم الاتفاق عليها مع الوفد البرلماني البريطاني. ووصف أخواندا باسطي هذه الزيارة بأنها مهمة لإزالة المشاكل العالقة بين البلدين وإقامة علاقات بينهما على أساس المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتوثيق الروابط الاقتصادية والسماح لإيران بإعادة فتح مكتبها التجاري في لندن، وأشار إلى أهمية العلاقات التي تربط إيران وبريطانيا مؤكداً على استعداد بلاده لتعزيزها وقدم الوفد البرلماني البريطاني في 30 حزيران تقريراً عن زيارته لطهران إلى مجلس

العموم ومجلس اللوردات البريطاني وطالب بإعادة افتتاح السفارة البريطانية في طهران وإقامة علاقات اقتصادية مع إيران(95).

كشفت وزارة الخارجية البريطانية في 2 تموز عن قرب أجرائها محادثات مع إيران لمتابعة المحادثات الأخيرة ويتولى القائم بالأعمال الإيرانية في لندن رئاسة الوفد الإيراني، واخذت الحكومة البريطانية تسعى لتحسين علاقات بلادها مع إيران، إذ أصر المسؤولون البريطانيون على أجراء تغيير في السياسة البريطانية تجاه إيران خاصة بعد زيارة الوفد البرلماني البريطاني إلى طهران. وفي نهاية المحادثات تم الاتفاق استئناف علاقاتهما الدبلوماسية والاقتصادية بصورة كاملة وطبيعية وحل القضايا العالقة بالمباحثات المباشرة بين البلدين. وبموجب الاتفاق دخلت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية مرحلة جديدة، بعد المرحلة العصيبة التي مرت بها علاقات البلدين، إذ اتخذت الدولتان خطوة مهمة لتحقيق التقارب بينهما عند اتفاقهما على إجراء محادثات مباشرة لحل كل القضايا العالقة، وكانت تتوافر في إيران فرص اقتصادية كبيرة وبظهور بوادر انتهاء حرب الخليج الأولى حرصت بريطانيا للحصول على صفقات لإعادة الأعمار في إيران. وأبلغ اخواندا باسطي مسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية في 8 تموز موافقة حكومته على الشروط البريطانية، التي تشترط الموافقة على قرار 598، لإعادة علاقتها الدبلوماسية والاقتصادية مع إيران(96).

وذكرت صحيفة الأهرام في عددها الصادر يوم 9 تموز عودة العلاقات الدبلوماسية بين لندن وطهران وارجعت الصحيفة سبب ذلك للعامل الاقتصادي بالدرجة الأولى، إذ كان أمام بريطانيا فرص اقتصادية كبيرة للمشاركة في مشاريع إعادة أعمار إيران عن طريق الشركات البريطانية، وتشير التقارير أن ستين شركة بريطانية شاركت في معرض طهران الدولي الذي عقداً مؤخراً. وأن اغلب هذه الشركات وقعت عقود تقدر قيمتها بعشرات الملايين من الجنيهات وخاصة في مجال صناعة البتروكيمياويات، وهي الصناعة التي لحقت بها أضرار جسيمة نتيجة الحرب، وكانت الحكومة الإيرانية ترغب في تطوير هذه الصناعة المهمة للحصول على العملة الصعبة التي تحتاجها لتنفيذ برنامج إعادة الأعمار. وفضلا عن شركات البناء البريطانية التي تسعى إلى عقد صفقات كبيرة قبل أن تحصل عليها شركات الدول الأوروبية الأُخرى التي إعادة علاقاتها الاقتصادية مع إيران إلى طبيعتها السابقة(97).

أكدت وزارة الخارجية البريطانية في 9 تموز صحة الأنباء القائلة باستعدادها لبناء علاقات دبلوماسية واقتصادية مع إيران بعد موافقتها على التعامل بالمثل. وأعلنت مارجريت تاتشر أمام مجلس العموم البريطاني في 20 تموز إعادة الدبلوماسيين البريطانيين إلى إيران بعد موافقة الأخيرة على قرار 598. وأضافت : أن هناك نوايا طيبة في إيران للعمل على حل جميع المشاكل العالقة مع بريطانيا، ورحبت الحكومة الإيرانية بتصريح مارجريت تاتشر وعدته المرة الأولى التي تعلن فيها الحكومة البريطانية عن استعدادها لتغيير مواقفها من إيران من أجل تحسين العلاقات في جميع المجالات بين البلدين[98].

زار وفد دبلوماسي بريطاني برئاسة رودي طهران في 10 أب في محاولة أولى منذ سنوات، لتطبيع العلاقات بين البلدين والمحافظة على مصالحها، إذ يوجد فرص استثمارية كبيرة في إيران تسعى بريطانيا للحصول على صفقات أعمار البنية التحتية التي دمرتها الحرب في إيران. كانت الأخيرة بحاجة إلى خبرة الشركات البريطانية، إضافة لمصلحة إيران أن تكون علاقاتها جيدة مع حكومة لها ممثل في مجلس الأمن الدولي للحصول على دعم بريطانيا في مفاوضات وقف أطلاق النار التي وافقت إيران على أجرائها مع العراق حول سلام دائم بين البلدين على الرغم أنها قضية مباشرة تخص الحكومتين وهي مسألة ثنائية بين إيران والعراق. وكانت الحكومة الإيرانية تود أن تساعدها بريطانيا، في تشكيل لجنة دولية لتحديد البلد الذي بدأ الحرب للحصول على تعويضات من العراق، عبر أقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها، يذكر أن الدبلوماسيين البريطانيين حصلوا على تأشيرة الدخول إلى إيران من السفارة البريطانية في طهران. وزار وفد إيراني رسمي لندن في الوقت نفسه وأجرى مفاوضات سرية مع الدكتور رونزي (رئيس اساقفة الكنيسة الانكلكانية) وصرح محمد مهدي دبستي (القائم بالأعمال الإيراني في لندن) في 11 أب سعي بلاده لتحسين علاقاتها مع بريطانيا[99].

جرت مباحثات تمهيدية بين بريطانيا وإيران على مستوى الخبراء في 20 أيلول بمدينة جنيف استمرت لمدة ثلاثة أيام بحث فيها عدة قضايا عالقة بين البلدين وتم وضع برنامج تنفيذي لتطبيع العلاقات بين البلدين. واتفق الطرفان على القسم الأعظم من البيان الختامي والبرنامج. وأعلنت مصادر مقربة من ميدان المباحثات اختلاف وجهات النظر الجزئية بين الطرفين سيتم بحثها من خلال عودة الوفدين إلى مسؤولي البلدين. وتم الاتفاق على حل أغلب القضايا العالقة بين البلدين. والتقى ديفيد مويرز مع علي جواد لاريجاني

في 27 أيلول بجنيف وتم الاتفاق على تطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين وحل جميع خلافتهما. وإصدار البيان المشترك. والتقى وزير خارجية بريطانيا مع علي أكبر ولايتي (وزير الخارجية الإيرانية) في 14 تشرين الأول بجنيف وناقشا تطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين، وتم المصادقة على النتائج التي توصل اليها اجتماع الخبراء السابق. واستعادت الدولتان علاقاتهما الدبلوماسية والاقتصادية الكاملة منذ ذلك اللقاء[100].

ذكرت صحيفة الصاندي تايمز في عددها الصادر يوم 30 كانون الأول عام 1988 تحسن العلاقات بين بريطانيا وإيران أثر أطلاق إيران سراح المواطن البريطاني نيكولاس نيكولا في 26 كانون الأول وهي خطوة مهمة في بناء روابط العلاقات بين البلدين. ولكي تتمكن العلاقات السير إلى الأمام دعت الصحيفة لندن أن تقابل بمبادرة مماثلة. وأعلنت بريطانيا عن رغبتها للحصول على حصة من مشاريع إعادة الأعمار في إيران وهي مشاريع ضخمة، لذا رغبت الحكومة البريطانية إزالة العقبات في طريق عودة شركاتها للعمل في إيران. وتم افتتاح السفارة البريطانية في طهران وارسلت بريطانيا ستة عشر دبلوماسياً إليها، فيما ارسلت إيران عدد من دبلوماسيها في سفارتها في لندن. وسمحت إيران لرجل الأعمال البريطاني روجر كوبر المسجون لديها في 30 كانون الأول للقاء شقيقه[101].

الخاتمة :

اتسمت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية منذ عهد الشاه بالتطور المستمر، فقد ساهمت الشركات البريطانية في بناء الاقتصاد الإيراني خاصة بقطاع النفط، إذ حصلت شركة دراسي في عام 1901 على امتياز استخراج وتصدر النفط في إيران. وامتلكت الحكومة البريطانية أسهماً كبيرة في عدة شركات عاملة في إيران.

فازدادت استيرادات بريطانيا للنفط الإيراني التي بلغت نسبته 52% من أجمالي الإنتاج، كما اتسعت استيرادات بريطانيا من إيران لتصل إلى 57% خلال مدة البحث، كذلك ازدادت صادرات بريطانيا لإيران خلال المدة نفسها وأشر عجزاً في الميزان التجاري لصالح بريطانيا أغلب هذه السنوات.

سعت بريطانيا للمحافظة على مصالحها الاقتصادية في إيران، فساعدت بريطانيا بقيام انقلاب الحوت في عام 1923 واصبح الشاه رضا البهلوي ممثلاً لمصالحها في إيران

فقدمت بريطانيا الدعم له. وفرضت بريطانيا على الحكومة الإيرانية اتفاق في عام 1943 ضمنت امتياز شركة برتش بتروليوم لدراسي.

وطالبت الحكومة البريطانية نظيرتها الإيرانية في عام 1948 التوقيع على البروتوكول الإضافي للاتفاقية السابقة. لكن البرلمان الإيراني رفض المصادقة عليه وقرر في 30 نيسان 1951 تأميم النفط الإيراني ومصادرة ممتلكات الأجانب، وحالت عدة ظروف دون نجاح قرار التأميم، منها الضغوط البريطانية الاقتصادية التي فرضتها على إيران من خلال مقاطعة النفط الإيراني والاستعاضة عنه بنفط دول الشرق الأوسط الأُخرى. نجحت تلك الضغوط في أسقاط حكومة مصدق في أب عام 1953 وعادت الهيمنة الغربية على النفط الإيراني عن طريق اتحاد شركات (الكونسورتيوم).

حاول اتحاد الكونسورتيوم استغلال احتكاراته لأجل تحقيق اكبر قدر من الارباح من خلال زيادة صادرات النفط الإيراني مما أضر بالثروة الإيرانية. مما دفع الحكومة الإيرانية في عام 1973 إلى تحويل امتياز شركات الاتحاد إلى عقود خدمات تعاقدية تديرها شركة النفط الوطنية الإيرانية.

وساعد ذلك على زيادة حجم الصادرات البريطانية لإيران وزيادة حجم استيرادات البريطانية من إيران خلال مدة البحث، فقد بلغ حجم المعاملات التجارية بين البلدين خلال عام 1975 نحو 1791 مليون جنيه ، ارتفع إلى 4941 مليون جنيه في عام 1977 والملاحظ أن الميزان التجاري يميل لصالح إيران فائضاً قدره 64 مليون جنيه ارتفع إلى 611 مليون جنيه في عام 1978 ويعود سبب ذلك إلى زيادة الصادرات الإيرانية وخاصة النفطية لبريطانيا التي بلغت قيمتها حوالي 2235 مليون جنيه في حين لم تتجاوز استيراداتها من إيران نحو 1352 مليون جنيه وحقق الميزان التجاري الإيراني في عام 1978 فائضاً لا يزيد عن 171 مليون جنيه ، ويعود سبب انخفاض ذلك الفائض إلى زيادة استيرادات إيران من بريطانيا نحو الضعف والتي بلغت حوالي 2411 مليون جنيه في عام 1978.

تدهورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين عند قيام الثورة الإيرانية في عام 1979 التي قررت تأميم جميع ممتلكات الأجانب في إيران، فقطعت بريطانيا جميع العلاقات الاقتصادية والسياسية معها، إذ فرضت بريطانيا مقاطعة على النفط الإيراني وجمدت جميع الأرصدة الإيرانية في مصارفها ورفضت تصدير السلع والمنتجات لإيران، فتدهور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فانخفضت الصادرات البريطانية لإيران في العام نفسه

بنسبة 10% فيما انخفضت استيرادات بريطانيا من إيران بنسبة 71% عن العام الماضي عادت العلاقات التجارية بين البلدين، على الرغم استمرار المقاطعة البريطانية ضد إيران، فاستوردت بريطانيا في عام 1980 حوالي 21,4 ألف طن من النفط الإيراني بلغت قيمتها حوالي 217,5 مليون جنيه ، فيما بلغت صادرات بريطانيا إلى إيران نحو 12,5 مليون جنيه .

استأنفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فأعيدت جميع امتيازات اتحاد الكورنستيوم في كانون الثاني في عام 1981 بشركة نفط المناطق القارية، فقد بلغت صادرات بريطانيا إلى إيران نحو 369 مليون جنيه فيما بلغت استيرادات بريطانيا من إيران حوالي 322,875 مليون جنيه، واستوردت إيران كل احتياجاتها من المواد الاحتياطية لمنشأتها النفطية الحيوية لاقتصادها بالاعتماد على شركة برتش بتروليوم، مما ساعد على إجراء مباحثات بين المسؤولين الإيرانيين وممثلي الشركة في طهران تم الاتفاق على تسوية الأخيرة الدعوى القضائية التي رفعتها ضد إيران مقابل دفع الأخيرة تعويضات تبلغ نحو 105,05 مليون جنيه للشركة عن خسائرها في إيران، ويكون تسديد المبلغ بتصدير إيران شحنات نفط للشركة.

ساعد تحسن العلاقات الاقتصادية مع بريطانيا إيران لزيادة استيرادها، الآلات والمكائن والمعدات والاسمدة، من بريطانيا في عام 1981 بلغت نحو 60 مليون جنيه، عقدت الصفقات بواسطة شركات بريطانيا تقع في هولندا وقبرص ومالطا ودبي والسويد. اتخذت العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا وإيران في عام 1982 مساراً جديداً تمثل بتوسيع حجم التبادلات التجارية المتطورة، فاستوردت بريطانيا من النفط 1,8 مليون طن بلغت قيمتها حوالي 26559 مليون جنيه عن طريق الصفقات المباشرة التي عقدت بين البلدين. فيما صدرت بريطانيا العديد من البضائع والسلع والآلات والمعدات الثقيلة والمستلزمات الصناعية لإيران. وأعطت بريطانيا بذلك الضوء الأخضر لشركاتها لإعادة علاقاتها الاقتصادية مع إيران، التي أخذت تخفض سعر نفطها لمواجهة قصف الطائرات العراقية لميناء خرج لتشجيع الدول على تحمل المخاطر عند تحميل النفط من ميناء خرج. ثم اشترت واستأجرت عدداً كبيراً من الناقلات البريطانية لنقل النفط من ميناء خرج إلى جزيرة سيرى عند مضيق هرمز للتخلص من القصف.

وتم تسوية المشاكل الاقتصادية العالقة بين البلدين، فعقد اتفاق بين بريطانيا وإيران على حصول الأخيرة على مبلغ 900 مليون جنيه من بريطانيا فوائد أموالها المجمدة من

مصارف الأخيرة. فيما وافقت إيران دفع مبلغ قدره 90 مليون جنيه تعويضات لشركات بريطانية تم تأميم ممتلكاتها في السابق، والموافقة على عودة الشركات البريطانية للعمل في إيران، بعد أن اقترحت لجنة إيرانية بإعادة القطاع الخاص في إدارة المؤسسات الصناعية والتجارية التي تم تأميمها واحتفاظ الحكومة بإدارة القطاع النفطي الحيوي لاقتصادها.

وأجرى وفد تجاري بريطاني يمثل مجموعة شركات المختصة بالنفط محادثات مع كبار المسؤولين الإيرانيين في 12 أيلول 1983 بطهران تنفيذاً لقرار القمة الأوروبية في مدينة ستراسبورغ الألمانية للانفتاح على إيران في كافة المجالات بطرق منسقة وكشفت وزارة الخارجية البريطانية في 28 تشرين الثاني 1986 عن عقد اتفاق بين مجموعة بليسي البريطانية والحكومة الإيرانية لتزويدها بأحدث أجهزة التحكم الجوي ورادار تبلغ قيمته 2000 مليون جنيه. وعقدت إيران اتفاقاً مع شركة لاندروفر البريطانية لتزويدها بثلاثة آلاف سيارة تبلغ قيمتها حوالي 2170 مليون جنيه.

فبدأت وزارة الخارجية البريطانية بتطبيع علاقاتها مع إيران وقبلت اعتماد أخوان زادة باسطي القائم بالأعمال الإيرانية في لندن. فوضع هذا الإجراء حداً لمدة طويلة من الجمود الدبلوماسي الكامل بين لندن وطهران منذ الثورة الإيرانية، ساهم ذلك في زيادة الصادرات البريطانية للضعف في العام نفسه. وعبرت بريطانيا في رغبتها لتحسين علاقاتها مع إيران، فزار وفد بريطاني كبير طهران وأجرى مفاوضات شاملة مع المسؤولين الإيرانيين لإنشاء مشاريع جديدة في مجال البنى التحتية وإعادة ترميم بعض المنشآت الحيوية التي دمرتها الحرب ولإكمال بعض المشاريع الصناعية التي أوقف العمل بها بعد قيام الثورة الإيرانية.

خطت العلاقات الاقتصادية بين البلدين خطوة إيجابية ومميزة في عام 1987، بعد اقتناع بريطانيا بقرب انتهاء الحرب، فاتفقت الدولتان على تسوية خلافاتهما بالطرق السلمية، وتم الاتفاق على ترميم سفارة كل منهما في الدولة الأُخرى، إذ وافقت بريطانيا على دفع مبلغ قدره 1,500 مليون جنيه لإيران عن أضرار سفارتها في لندن بعد اقتحام قوات بريطانية خاصة لها، مقابل دفع إيران مبلغ 750 ألف جنيه لبريطانيا عن أضرار سفارتها في طهران، فأخذت علاقات البلدين تتطور حسب مصالحهما، مما شجع على إعادة بعثتهم الدبلوماسية إلى طهران مرة أُخرى، وهي أشارة قوية على تحسين العلاقات البلدين في جميع الأصعدة.

واتخذت العلاقات البلدين مرحلة جديدة، بعد الفترة العصيبة، إذ كشفت وزارة الخارجية البريطانية في 20 حزيران عام 1988 إجراء محادثات مباشرة مع إيران لاستكمال المحادثات السابقة، إذ أصر المسؤولون البريطانيون على إجراء تغيير في السياسة تجاه إيران بموجب توصية أعضاء في مجلس العموم البريطاني زاروا إيران. وكانت للمصالح التي تلوح في الأفق دور في تغير السياسة البريطانية، فقد ظهرت بوادر لانتهاء الحرب الإيرانية – العراقية لذا حرصت بريطانيا للحصول على عقود إعادة أعمار إيران.

الهوامش :

(1) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة النهضة، 1962، ص109.

(2) تم استبدال اسم الشركة في عام 1935 إلى شركة النفط الأنجلو–الإيرانية وحصلت الحكومة البريطانية بجهود ونستن تشرشل وزير المستعمرات البريطانية) على حصة نصف أسهم الشركة ثم أصبح اسمها في عام 1954 شركة النفط البريطانية. أنظر : سهام محمد عبد، الصناعة النفطية في إيران للمدة 1968–1985، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 1989 ، ص32.

(3) المصدر نفسه، ص47 .

(4) اندره نوشي، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، بيروت، 1971، ص76.

(5) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، بغداد، دار المتنبي، 1964، ص ص 224– 225.

(6) البراوي، المصدر السابق، ص170 ؛ لنشوفسكي، المصدر السابق، ص238.

(7) البراوي، المصدر السابق، ص167.

(8) المصدر نفسه، ص168.

(9) المصدر نفسه، ص 177.

(10) لنشوفسكي ، المصدر السابق، ص261

(11)غلام رضا نحاتي، التاريخ الإيراني المعاصر، ترجمة عبد الرحيم الحمراني، دار الكتاب الإسلامي، قم، 2008، ص74.

(12) المصدر نفسه، ص75 .

(13) الأمم المتحدة، الكتاب السنوي لإحصاءات التجارة الدولية لسنة 1975، نيويورك، 1958، ص201–2016.

(14) الكونسورتيوم : هو اتحاد عدة شركات نفط عالمية تملك شركة بريتش بتروليوم العالمية حصة 40% منه وباعت 60% من الاتحاد إلى شركات أُخرى. حصلت خمس شركات أمريكية على 40% منها وهي :–

1– ايكسون ستاندارد أويل أوف نيوجرسي .New Exxon : Standerd Oil of New Jersey

2– اكسيل موبيل فاكو اويل كومبني / سوكولي .New Mobil : Vacum Oil Company / Socoring

3– نيوسوكال ستاندارد اويل كوسيني اوف كولف فرجينيا Now Socal : Standerd Oil Company of Gulf-farjnia.

4– تكساس تباس كومبس New Taxaxo : Teyas Company

5– كولف اويل كوربرتشون .Now Gulf Oil Corperation

فيما حصلت لشركة البريطانية – الهولندية (دتش شل) على نسبة 14% من الاتحاد وتملك فرنج بتروليوم الفرنسية على نسبة 6% الباقية، وتنازلت الشركات الأمريكية الخمس في عام 1955 من 1% من حصتها في الاتحاد إلى شركات أمريكية أُخرى صغيرة، وكان للحكومة البريطانية حق تعيين عضوين في مجلس الإدارة الاتحاد ولكل منهما حق النقض Veto ويتخذ قراراته بالأغلبية وتعرض على وزارتي الخزانة والبحرية ويكون قرار الأخيرتين نهائياً، ويحق لبريطانيا تدقيق حسابات الاتحاد، أنظر: حسن أحمد سلمان، اقتصاديات الشرق الأوسط، بغداد، مطبعة شفيق، 1966، ص483 ؛ بنفشه كي نوش، العلاقات السعودية – الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم، ترجمة ابتسام بن خضراء، بيروت، دار الساقي، ص110 .

(15) الأمم المتحدة، الكتاب السنوي لإحصاءات التجارة الدولية لسنة 1975، ص116–120.

(16) المصدر نفسه، ص121 ؛ بنفشه كي نوش، المصدر السابق، ص119.

(17) الأمم المتحدة، الكتاب السنوي لإحصاءات التجارة الدولية لسنة 1975، ص121–123.

(18) إيان سيمور، الأوبك: أداة تغيير، ترجمة عبد الوهاب الأمين، الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 1983، ص42 ؛ بنفشه كي نوش، المصدر السابق، ص127.

(19) غلام، المصدر السابق، ص158 ؛ بنفشه كي نوش، المصدر السابق، ص138.

(20) نشرة عالم النفط، لندن، 6 آب 1983.

(21) غلام، المصدر السابق، ص495 .

(22) نوش، المصدر السابق، ص146 .

(23) سعد جعفر منصور، خسارة الدول المصدرة للنفط في ظل التنظيم الاحتكاري، مجلة النفط والتنمية، العدد4، السنة 1978، ص108.

(24) المصدر نفسه، ص111–115.

(25) بلغ مجموع صادرات إيران في عام 1978 نحو 13001 مليون جنيه. أنظر : سلمان عاطف، تأميم النفط الإيراني، مجلة البترول والغاز العربي، الكويت ، السنة 15، العدد 2، شباط 1979، ص54 .

(26) غلام، المصدر السابق، ص723 .

(27) يوجد في إيران عدد كبير من المصانع والمشاريع (مصانع سيارات، وغزل ونسيج، والأسمة، الزجاج ومصافي تكرير النفط وخطوط أنابيب نقل النفط ومرافئ شحن النفط ومحطات كهربائية) يبلغ عددها 6500 مصنع يعود أغلبه إلى مستثمرين بريطانيين وأجانب. وتوقفت العديد منها بعد تأميم إيران جميع المصانع الأجنبية في عام 1979. أنظر : مجلة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، العدد 32، كانون الثاني 1985، ص380 .

(28) سلمان عاطف، المصدر السابق، ص106.

(29) DAILY EXPRESS (New Papoar), 27 Feb 1981.

(30) البراوي، المصدر السابق، ص92.

(31) وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والدراسات، مجلة التقرير الشهري، ع 9 أيلول 1983، ص47–56.

(32) Financial Times (News Paper), 3 March 1981.

(33) The Daily Telegraph (News Paper), 28 Febr1981.

(34) أصبحت اليابان وألمانيا الغربية وإيطاليا الاتحاد السوفيتي أكبر مورد لإيران. احتلت اليابان المرتبة الأولى في تصدير السلع إلى إيران، إذ بلغت في عام 1980 نحو 925 مليون جنيه ، تليها ألمانيا الغربية بلغت صادراتها نحو 805 مليون جنيه . وجاءت إيطاليا بالمرتبة الثالثة بلغت صادراتها نحو 375 مليون جنيه ، ثم يأتي الاتحاد السوفيتي في المرتبة الرابعة بلغت صادراتها نحو 325 مليون جنيه . أنظر : صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الولية، التقرير السنوي للعام 1980، نيويورك، 1981، ص132.

(35)Homa Katouzian, political Economyof Modern Iran, London, University Pries, 1981, P.175.

(36) تملك إيران 67 ألف سيارة شحن كبير لكنها لا تكفي لاستيعاب المواد المستوردة التي تبلغ سنوياً 22 مليون طن وتوزيعها إلى المدن الإيرانية. أنظر : Homa Katuozian, Op. Cit, P. 127.

(37) Financial Times (News Paper), 3 March 1981.

(38) اتبعت إيران طريقة تقوم بنقل نفطها من جزيرة جرج بواسطة ناقلات نفط كبيرة إلى جزيرة سيرى، التب تبعد 250 كيلو متر جنوب جزيرة خرج، ويتم خزن النفط في مستودعات عائمة لكي تتمكن ناقلات نفط الأجنبية من تحميل النفط ونقله إلى الدول المشترية له بأمان. مما جعل إيران تبحث عن شراء واستئجار ناقلات نفط كبيرة من بريطانيا لهذا الغر وجرتم فاوات توصلت الاتفاق على بيع وتأجير ناقلات نفط بريطانية لإيران والأفراج عن السفينة الإيرانية خرج التي احتجزتها بريطانيا سابقا عند ميناء امستردام. أنظر : وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والدراسات، مجلة التقرير الشهري، ع 3 آذار 1984، ص52، مصدر رقم 4، ص106.

(39) Financial Times (News Paper), 25 may 1982.

(40) The Times (News Paper), 30 Jyn 1981.

(41) وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والدراسات، مجلة التقرير الشهري، ع 3، آذار 1981، ص64.

(42) وكالة الأنباء العراقية، 3 آذار 1984.

(43) منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي، التقرير السنوي للعام 1981، لندن، 1982، ص230.

(44) وزارة الخارجية العراقية، مركز الدراسات والبحوث، مجلة التقرير الشهري، ع3، آذار 1984، ص45 .

(45) المصدر نفسه، ص48 .

(46) وضعت إيران ميزانية عسكرية في عام 1979 بلغت نحو 4970 مليون جنيه . وهي تشكل 22% من الميزانية العامة لشراء أسلحة حديثة من بريطانيا. ووقع الشاه عدة اتفاقيات مع بريطانيا منذ عام 1974 لغاية عام 1979 لإنشاء 20 مفاعلا نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية تبلغ قدرتها 23 ألف ميكاوات بلغت كلفة البرنامج نحو 40 مليون جنيه لمدة عشرين سنة. وتمنت تلك الاتفاقيات شراء المفاعلات النووية وتوفير الوقود النووي لها وتدريب العاملين الإيرانيين واستخدام الخبراء البريطانيين. وعقد الشاه اتفاق مع معهد هارويل البريطاني لإعداد برنامج للأبحاث النووية في جامعة طهرانن وذلك للتدريب عليها واستخدامها للأغراض السلمية، وقد دفعت إيران مبلغ قدره 375 مليون جنيه قبل سقوط الشاه . أنظر : وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والمعلومات، الاقتصاد الإيراني لعام 1982، بغداد، 1983، ص64.

(47) المصدر نفسه، ص113.

(48) وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والدراسات، مجلة التقرير الشهري، ع2 شباط 1982، ص49–51.

(49) المصدر نفسه، ص57 .

(50) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، التقرير السنوي للعام 1982، لندن، 1983، ص127.

(51) صبري عبد الرزاق، القطاع النفطي في إيران ، بغداد، 1986، ص113.

(52) Financial Times (News Paper), 3July 1982.

(53) The Sunday Telegraph (News Paper), 25 Febr 1984.

(54) وكالة الأنباء العراقية، 13 تموز 1982.

(55) المصدر نفسه، 19 أب 1982 .

(56) The Guradain (News Paper), 8 Octob 1982.

(57) وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والدراسات، مجلة التقرير الشهري، ع9 أيلول 1983، ص49.

(58) Middle East Economic Digest, 9 Apr 1984, P.153.

(59) وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والمعلومات، الاقتصاد الإيراني، ص68.

(60) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، التقرير السنوي لعام 1982، ص129.

(61) Middle East Economic Digest, 9 Janu 1984.

(62) وكالة الأنباء الإيرانية (عربية) في 10 كانون الأول 1983.

(63) جريدة الجمهورية (العراق) في 23 نيسان 1984 .

(64) الوكالة القطرية للأنباء في 27 آذار 1983 .

(65) وكالة الأنباء العراقية في 21 نيسان 1983 .

(66) جريدة القبس الكويتية في 11 كانون الأول 1985 .

(67) وكالة الأنباء الكويتية في 16 تشرين الأول 1985 .

(68) جريدة الثورة العراقية، العدد 4815 في 24 تموز 1983 .

(69) صحيفة الوطن الكويتية في 31 أيار 1983 .

(70) وزارة الخارجية العراقية ، مركز البحوث والدراسات، مجلة التقرير الشهري، ع 3 آذار 194، ص136.

(71) The Sunday Telgraph (News Paper), 25 May 1984.

(72) وكالة الأنباء الفرنسية (رويترز) في 21 أيار 1984 .

(73) المصدر نفسه في 21 أيار 1984 .

(74) وكالة الأنباء العراقية في 13 تموز 1985 .

(75) وكالة الأنباء الكويتية في 19 تموز 1985 .

(76) المصدر نفسه في 28 الأول 1985 .

(77) وكالة الأنباء الفرنسية (رويترز) في 5 شباط 1986 .

(78) Middle East Economic Digest, 12 Febr 1986.

(79) وكالة الأنباء الفرنسية (رويترز) في 6 تموز 1986 .

(80) Financial Times (News Paper), 22 August 1986.

(81) The Guradian (News Paper), 23 Augy 1986.

(82) The Independent (New Paper), 21 Nove 1986.

(83) Ibid, 28 Nove 1986.

(84) وكالة الانباء الفرنسية (روتيرز) في 1986/12/8.

(85) قرر ونستون تشرشل (رئيس الوزراء البريطاني) في عام 1908 شراء اسهم للحكومة البريطانية في شركة برريش بتروليوم لتأمين تجهيزات النفط الخام للقوة البحرية الملكية، وبلغ عدد الاسهم التي اشترتها حكومة ونستون تشرشل 32% من اسهم الشركة بمبلغ 59.547.468 جنيه أنظر:
Financial Times (News Paper), 20 Mar 1987.

(86)The Sunday Telegraph (News Paper), 31 May 1987.

(87)Daily Telegraph (News Paper), 15 yun 1987.

(88)The Times (Neuws Paper), 18yun 1987.

(89) وكالة الانباء العراقية في 1 تموز 1987 .

(90)The Guradian (News Paper), 15 Augn 1987.

(91) وكالة الأنباء العراقية في 6 أيلول 1987.

(92) المصدر نفسه، 24 أيلول 1987 .

(93)The Independent (News Paper), 9 yun1988.

(94) وكالة الأنباء الفرنسية (رويترز) 20 حزيران 1988 .

(95) المصدر نفسه، الأول تموز 1988 .

(96) هيئة الإذاعة البريطانية (عربي) في 8 تموز 1988 .

(97) جريدة الأهرام في 9 تموز 1988 .

(98) وكالة الأنباء الفرنسية (رويترز) 20 تموز 1988 .

(99) هيئة الإذاعة البريطانية (عربي) في 11 أب 1988 .

(100)هيئة الإذاعة البريطانية (عربي) في 14 تشرين الأول 1988 .

(101)The Sunday Times (News Paper), 3 Dece 1988.

Abstract:

The economical relations between the two countries witnessed tension in 1979 after the detention of the American embassy employees by the Iranian protesters. So Britain took an extreme post in 1980 toward the Iranian government, despite the later declaration that they want to establish economical and political relation with Britain. But the later insist on the western countries took the decision to ban the Iranian oil and not sell it the weapons or the emanation it need in its war with Iraq which was started in 1980. The flying between the two countries return in 1981 and there were attempts to regain the economical relations between the two countries which crowned by making commercial deals, in that Iran increased its imports on 1982 for the English products by an intermediate companies while the officials of the two counties held meetings in 1983 to restore their economical relations.

The Iran imports from England in (1980-1988) were characterized in a state of fluctuation of increase and decrease while

Britain was able to increase its investment in Iran where it accomplish many projects in many fields (iron, steel, petrochemical, medical staffs and cars) the matter that encouraged the two countries to enter a negotiations to regain the economical relations and settle the crisis of bombing of Iranian vessel to British oil ship in 1987 and the release of Britain of Iranian citizen detened in it in 1988 while Iran allowed the brother of the imprisoned Britain citizen to visit his brother.

Iran seek to restore its economical relations with Britain where the Iranian envoy visited London in 1988 and agreed with the British foreign minister to regain the economical bi-relations and in the other fields and the studied the return of the English companies to finish their commitments of before. The Britain minister express his gladness for the Iran will to regain their economical relation with England.

The research was divided into an introduction and three inquires; the first was the roots of the economical cooperation between Iran and England 1797-1938, the second discuss the development of the economical British Iranian relations 1939-1979, and the third tackled the development of the commercial exchange between Iran and England (1979-1988).